

مقتضى الحال في الدرس اللغوي القديم "أهميته ونشأته"

الدكتور سامي عوض*

ياسر وليد منون**

(تاريخ الإيداع 25 / 9 / 2017. قبل للنشر في 26 / 12 / 2017)

□ ملخص □

يَبْقَى ضَبْطُ الْمَعْنَى وَالْوُصُولُ إِلَيْهِ غَايَةَ كُلِّ بَاحِثٍ فِي اللُّغَةِ، وَمَا دَامَ الْمَعْنَى هُوَ نِتَاجُ التَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ فِي مَقَامٍ مُعَيَّنٍ، لَا بُدَّ لِذَلِكَ الْبَاحِثِ أَلَّا يُفْصِلَ أَحَدَهُمَا عَلَى حِسَابِ الْآخَرِ؛ أَي: تَدْخُلُ كُلُّ مِنَ الْعُنَاصِرِ النَّحْوِيِّ وَالْعُنَاصِرِ الدَّلَالِيِّ فِي عِلَاقَةٍ جَدَلِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِ الْمَعْنَى. وَمِنْ هُنَا تَتَأَوَّلَتْ فِي هَذَا الْبَحْثِ مَفْهُومُ مُقْتَضَى الْحَالِ وَالْمُصْطَلِحَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ، وَيَبَيَّنُ فَأَعْلِيَّتَهُ فِي الْحَقْلِ اللُّغَوِيِّ، وَأَثَرَ الْعَامِلِ الدِّينِيِّ فِي لَفْتِ أَنْظَارِ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى إِلَى أَهْمِيَّةِ كُلِّ مِنَ الشَّكْلِ النَّحْوِيِّ وَالْمَقَامِ الَّذِي أَنْجَبَهُ، وَمَدَى اعْتِمَادِ عُلَمَائِنَا الْقُدَامَى عَلَيْهِمَا وَهُمْ يُفَسِّرُونَ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ وَيَسْتَخْرِجُونَ الْقَوَاعِدَ مِنْهَا.

الكلمات المفتاحية: القواعد النحوية، العناصر الدلالية، المعنى، الحال، المقام.

* أستاذ في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** طالب ماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

Context of situation in the old linguistic lesson "significance and origin"

Dr. Sami Awad*
Yasser Waled Mannoun**

(Received 25 / 9 / 2017. Accepted 26 / 12 / 2017)

□ ABSTRACT □

Meaning precision and fulfillment has been the sole aim of any researcher in language, and since meaning is the outcome of grammatical structure in one specific context, that researcher must not prefer one to the other

In other words, all of the grammatical aspects fall in the trap of one controversial relation when it comes to meaning interpretation

Therefore, I have tackled the concept of ' situation context ' in my research and the related terminologies and its impact in the field of language , the impact of the religious factor in attracting the old scientists to the significance of grammatical from and context, the outcome of both and to what extent those scientists have relied upon them when interpreting Qur'anic text, lines of poetry only to figure out of them some new rules.

Key words: Grammatical rules, semantic components, meaning, situation, place.

* Professor, Faculty of Art and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Postgraduate Student, Faculty of Art and Humanities, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

لَمَّا خَرَجَ الْمُسْلِمُونَ الْعَرَبُ مِنْ شِبْهِ الْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَاتَّحَيْنَ، وَدَخَلَ نَاسٌ كَثِيرُونَ فِي الْإِسْلَامِ، وَاحْتَأَجَّ الْمُسْلِمُونَ الْجُدُ إِلَى تَعَلُّمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ أَجْلِ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَفَهْمِ أَحْكَامِهِ وَالْوُقُوفِ عَلَى مَعَانِيهِ، هَبَّ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ إِلَى جَمْعِهَا وَتَقْيِينِهَا ضَمْنَ قَوَاعِدَ مُحَدَّدَةٍ، وَأَمَنُوا أَنَّ اسْتِحْرَاجَ مَثَلِهَا مِنَ الْقَوَاعِدِ لَنْ يُجِدِي نَفْعًا وَلَنْ يُؤْتِيَ أَكْلَهُ فِي تَحْقِيقِ الْغَايَةِ الْمَرْجُوءَةِ مِنْهُ وَهِيَ الْفَهْمُ وَالْإِفْهَامُ، إِنْ لَمْ يَرْتَبِطْ بِمَقَامِهِ، فَخَرَجُوا إِلَى الْبُؤَادِي وَالْمَنَاطِقِ الْمُحَافِظَةِ عَلَى أَصَالَةِ اللُّغَةِ، وَأَخَذُوا يَسْمَعُونَ اللُّغَةَ فِي مَقَامَاتٍ اسْتَعْمَالِيَّةٍ وَمِنْ ثَمَّ يَسْتَنْبِطُونَ الْقَوَاعِدَ النَّحْوِيَّةَ عَلَى أُسَاسِ تِلْكَ الْمَقَامَاتِ، وَبِذَلِكَ عَمَلُوا عَلَى رِبْطِ الشَّكْلِ بِالْمَضْمُونِ، فَكَانَتِ اللُّغَةُ بِحَقِّ أَدَاةِ التَّعْبِيرِ وَالتَّوَاصُلِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْبَشَرِ، وَأَصْبَحَتْ مَجْمُوعَةً تَرَكَيبَ نَحْوِيَّةٍ تُقَالُ فِي مَقَامٍ مُعَيَّنٍ لِأَدَاءٍ غَرَضٍ تَوَاصُلِيٍّ إِبْلَغِيٍّ مُعَيَّنٍ.

وَعَلَى هَذَا يَحْكُمُ النَّظْمُ ضَابِطَانِ: لُغَوِيٌّ: يَتِمُّ فِي الضَّوَابِطِ الْقَوَاعِدِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وَغَيْرُ لُغَوِيٍّ يَرْتَبِطُ بِالْمُنْتَكَمِ وَالْمَخَاطَبِ وَظُرُوفِ الْخِطَابِ وَمَلَابِسَاتِهِ، أَوْ بَعِبَارَةٍ أُخْرَى، هُمَا نَسَقَانِ: لُغَوِيٌّ مُجَرَّدٌ، وَنَسَقٌ وَظَيْفِيٌّ مَقَامِيٌّ يَمُّ اسْتِعْمَالِ اللُّغَةِ فِي الطَّبَقَاتِ الْمَقَامِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ.

وَمِمَّا سَبَقَ نَفَهْمُ أَنَّ النَّاحِثَ الَّذِي يَسْعَى إِلَى الْكَشْفِ عَنِ الْمَعْنَى، لَا يُمَكِّنُ لَهُ أَنْ يَكْتَفِيَ بِالنَّظَرِ إِلَى ظَاهِرِ التَّرَاكِبِ النَّحْوِيَّةِ دُونَ أَنْ يَضَعَهَا فِي مَقَامِهَا الَّذِي أُنتَجَبَتْ، وَهَذَا مَا تَوَصَّلَتْ إِلَيْهِ أَبْرُزُ النَّظَرِيَّاتِ الْحَدِيثِيَّةِ نَحْوَ سِيَاقِ الْحَالِ وَالتَّنَادُلِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا.

أهمية البحث وأهدافه:

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْبَحْثِ وَأَهْدَافُهُ فِي أُمُورٍ عَدِيدَةٍ لَعَلَّ مِنْ أَبْرَزِهَا:

1_ أَنَّهُ يَبْرُزُ دَوْرَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي تَوْجِيهِ أَنْظَارِ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى إِلَى رِبْطِ ظَاهِرِ التَّرَكِيبِ النَّحْوِيِّ بِمَقَامِهِ الَّذِي أُنتَجَبَتْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللُّجُوءَ إِلَى الشَّكْلِ الظَّاهِرِ وَحْدَهُ قَدْ يُنْتِجُ دِلَالَاتٍ بَعِيدَةً عَنِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

2_ أَنَّهُ يُرَكِّزُ عَلَى الْجَانِبِ الْمَعْنَوِيِّ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ الْقَدِيمِ، دَافِعًا فِي كَثِيرٍ مِنْ جَوَانِبِهِ بِالْحُجَّةِ وَالدَّلِيلِ أَوْهَامَ نَعْتِ النَّحْوِيِّينَ الْقُدَامَى بِجَهْلِ دَوْرِ النَّحْوِ وَوَضَيْفَتِهِ فِي الْكَلَامِ، مِنْ قَبْلِ بَعْضِهِمْ، وَمُثْبِتًا أَنَّهُمْ دَرَسُوا النَّحْوَ فِي كُنْيَتِهِمْ وَتَقَاسِيرِهِمْ مِنْذُ النَّشْأَةِ الْأُولَى لِعِلْمِ النَّحْوِ عَلَى أُسَاسٍ أَنَّهُ يَبْحَثُ فِي تَرَكَيبِ الْجُمْلِ وَعَلَاقَاتِهَا وَبِنَاءِ الْكَلِمَاتِ وَتَصَرُّفَاتِهَا، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَضِيقُ بِحُدُودِ الْإِعْرَابِ، وَعَلَامَاتِهِ.

3_ أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ قِضِيَّةَ مُفْتَضَى الْحَالِ وَأَهْمِيَّتَيْهَا فِي الدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ الْقَدِيمِ وَكَيْفِيَّةَ ظُهُورِهَا وَعَمَلِ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى عَلَى تَرْسِيخِهَا.

4_ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ قَدِيمٌ مُنْطَوَّرٌ، فَهُوَ مَعَ عَمَقِ جُذُورِهِ فِي التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ يَتَوَافَقُ مَعَ الْإِنْجَازَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ الَّتِي تَتِمُّ بِالْمَوْقِفِ النَّخَاطِبِيِّ وَالتَّنَادُلِيَّةِ.

منهجية البحث:

سَأَتَّبِعُ فِي بَحْثِي هَذَا الْمَنْهَجَ الْوَصْفِيَّ مُلَاحِظًا هَذِهِ الظَّاهِرَةَ الْوَارِدَةَ عِنْدَ مُخْتَلَفِ عُلَمَائِنَا الْقُدَامَى، مُلَاحِظًا شَوْاهِدَهَا عَلَى مَدَارِ تَوْجُّهَاتِهِمْ، مُثْبِتًا آرَاءَهُمْ وَأَقْوَالَهُمْ فِي ذَلِكَ، عَلْنَا نَصِلُ الْبَاطِنَ وَجَهَةَ نَظَرٍ مُتَكَامِلَةٍ.

مفهوم مقتضى الحال والمصطلحات المتعلقة به:

قَبْلَ الْعَوَصِ فِي غِمَارٍ هَذَا الْمُصْطَلَحِ لِأَبْدَ لَنَا أَنْ نَقْفَ عَلَى مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ فِي اللَّغَةِ، فَهُوَ تَرْكِيبٌ إِصْأَفِيٌّ يَتَكُونُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ؛ الْأُولَى: الْمُقْتَضَى، وَالثَّانِيَةُ: الْحَالُ، فَكَلِمَةُ (مَقْتَضَى) جَمْعُهَا مُقْتَضِيَّاتٌ، وَهِيَ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنْ اقْتَضَى، وَمَعْنَاهُ الْإِعْتِبَارُ الْمُنَاسِبُ، وَيُقَالُ: اقْتَضَى الْحَالُ ذَلِكَ: اسْتَلْزَمَهُ، وَاسْتَدْعَاهُ وَاسْتَوْجَبَهُ⁽¹⁾.

أَمَّا كَلِمَةُ (حَالٍ) فَهِيَ مِنَ الْأَصْلِ اللَّغَوِيِّ (حَوْلَ) الَّذِي يُشِيرُ إِلَى مَعَانٍ عَدِيدَةٍ، أَحَدُهَا: التَّنْقُلُ: يَقْتَرِنُ بِحَالِ الْإِنْسَانِ، فَيُعِيدُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، فَقَدْ وَرَدَ فِي الْعَيْنِ: "الْحَالُ تَوَنُّثٌ، فَيُقَالُ: حَالٌ حَسَنَةٌ، وَحَالَاتُ الدَّهْرِ وَأَحْوَالُهُ: صُرُوفُهُ، وَالْحَالُ: الْوَقْتُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ"⁽²⁾، وَحَالُ الْإِنْسَانِ: "كَيْفَةُ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، يُدَكَّرُ وَيَوْنُثُ، وَالْجَمْعُ أَحْوَالٌ وَأَحْوَالَةٌ"⁽³⁾، وَالْحَالُ أَيْضًا هِيَ "مَا يَخْتَصُّ بِهِ الْإِنْسَانُ وَغَيْرُهُ مِنْ أُمُورِهِ الْمُنْعَرِجَةِ فِي نَفْسِهِ وَجِسْمِهِ وَقَنِيَّتِهِ"⁽⁴⁾.

وَيَبِينُ لَنَا مِنَ الْمَدْلُولِ اللَّغَوِيِّ لِكَلِمَةِ اللَّفْظِيِّينِ نُقْطَةَ الْإِتِّصَالِ الْمَعْنَوِيِّ الَّتِي يَلْتَقِيَانِ عِنْدَهَا، وَهِيَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ الْإِنْسَانِ أَوْ يَسْتَلْزِمُهُ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ كَلَامٍ مُعْتَمَدٍ مُنَاسِبٍ.

ف(مَقْتَضَى الْحَالِ) هُوَ "إِبْرَادُ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الصُّورَةِ"⁽⁵⁾ الَّتِي تُوَافِقُ حَالَ الْإِنْسَانِ وَمَقَامَهُ، وَمَقْتَضَى الْحَالِ فِي التَّحْقِيقِ هُوَ "الْكَلَامُ الْكُلِّيُّ الْمَكْتَبِيُّ بِكَيْفِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ"⁽⁶⁾؛ لِيَتَّسَبَّ وَحَالَ ذَلِكَ الْإِنْسَانِ الْمَوْجَّهَ إِلَيْهِ الْكَلَامُ، فَمَخَاطَبَةُ الْإِنْسَانِ الْحَزِينِ تَخْتَلِفُ عَنِ مَخَاطَبَةِ الْإِنْسَانِ السَّعِيدِ، وَمَخَاطَبَةُ الْمَلِكِ تَخْتَلِفُ عَنِ مَخَاطَبَةِ الْإِنْسَانِ الْعَادِي، وَهَكَذَا سَائِرُ الْحَالَاتِ الَّتِي تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْإِنْسَانِ، وَعِنْدَمَا يُرَاعَى الْمُتَكَلِّمُ هَذِهِ الْحَالَاتِ يَكُونُ كَلَامُهُ مُطَابِقًا لِمَقْتَضَى الْحَالِ، أَيْ: أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ عَلَى قَدْرِ الْحَالِ الَّتِي تَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ الْكَلَامَ، فَحَالُ الْمُنْكَرِ لِلْحُكْمِ تَقْتَضِي التَّوَكِيدَ وَتَسْتَلْزِمُهُ، فَقَوْلُكَ لَهُ: إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ مُوَكَّدًا بَابًا، كَلَامٌ مُطَابِقٌ لِمَقْتَضَى الْحَالِ⁽⁷⁾.

وَقَدْ ظَهَرَ مَعْنَى مُقْتَضَى الْحَالِ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ فِي بَابِ "الْإِسْتِقَامَةِ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِحَالَةِ" حِينَ قَسَمَ سَبْيُوِيهِ الْكَلَامَ خَمْسَةً أَقْسَامًا، يَقُولُ: "فَمِنْهُ مُسْتَقِيمٌ حَسَنٌ وَمَحَالٌ وَمُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ وَمُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ وَمَا هُوَ مُحَالٌ كَذِبٌ: فَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ، فَقَوْلُكَ: أَتَيْتُكَ أَمْسًا، وَسَاتَيْتُكَ غَدًا؛ وَأَمَّا الْمَحَالُّ، فَأَنْ تَنْقُضَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ، فَقَقُولُ: أَتَيْتُكَ غَدًا، وَسَاتَيْتُكَ أَمْسًا؛ وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ، فَقَوْلُكَ حَمَلْتُ الْجَبَلَ، وَشَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ، وَنَحَوَهُ، وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْقَبِيحُ، فَأَنْ تَصْنَعَ اللَّفْظَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ، وَكَيْ زَيْدٌ يَأْتِيكَ، وَأَشْبَاهُ هَذَا؛ وَأَمَّا الْمَحَالُّ الْكَذِبُ، فَأَنْ تَقُولَ: سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسًا"⁽⁸⁾.

(1): انظر: د. عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج1، ط1، عالم الكتاب، 1439هـ، 2008م، ص1830.

(2): الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ج3، ط2، مؤسسة دار الهجرة، 1409هـ، ص299.

(3): ابن منظور، محمد بن كرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، د.ت، مادة (حول)

(4): الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص137.

(5): المرآعي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص27.

(6): التفقازاني، سعد الدين، مختصر تلخيص المفتاح للخطيب القزويني (ضمن شروح التلخيص)، ج1، دار الكتب العلمية،

بيروت-لبنان، د.ت، ص157.

(7): انظر: المصدر السابق، ج1، ص122_123.

(8): سبوي، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، ص25-26.

وَبِذَلِكَ يَرْتَبِطُ سَبَبِيَّةً بَيْنَ قَوَائِنِ النَّحْوِ وَالِدَّلَالَةِ، فَلَا صَحَّةَ لِلنَّظْمِ النَّحْوِيِّ دُونَ دِلَالَةٍ صَحِيحَةٍ وَلَا دِلَالَةٍ صَحِيحَةٍ دُونَ نِظَامٍ نَحْوِيِّ صَحِيحٍ، فَكَانَ سَبَبِيَّةً بَاعِثًا لِلْعَوِيْبِ بَعْدَهُ عَلَى تَرْتِيبِ أَفْكَارِهِمْ وَنَسْجِهَا عَلَى نَحْوِ مُنْظَمٍ لِتَخْرُجَ بِثَوْبٍ نَظْرِيَّةً مُتَكَامِلَةً تُبْرِزُ أَهْمِيَّةَ الْمَعْنَى وَمَقَامَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي الْعَلَاَقَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَتَنْظِيمِهَا⁽¹⁾.

تِلْكَ النَّظْرِيَّةُ وُلِدَتْ عَلَى يَدِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ الَّذِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا اسْمَ النَّظْمِ، وَهِيَ عَلَى أَصَحِّ التَّفَاسِيرِ تَعْنِي تَطْبِيقَ الْكَلَامِ عَلَى مُقْتَضَى الْحَالِ⁽²⁾، وَتَبَيَّنَ ذَلِكَ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْطِنٍ مِنْ مَوْطِنِ شَرْحِهِ لِمَعْنَى النَّظْمِ.

لَمْ يَخْتَلَفِ الْجُرْجَانِيُّ عَنِ سَبَبِيَّةِ فِي شَرْحِهِ لِلنَّظْمِ، فَقَدْ كَانَ النَّظْمُ عِنْدَهُ مُؤَلَّفًا مِنْ قَوَائِنِ النَّحْوِ بِحَسَبِ الْمَعَانِي وَالِدَّلَالَاتِ، يَقُولُ: "أَنْ لَيْسَ النَّظْمُ إِلَّا أَنْ تَضَعَ كَلَامَكَ الْوَضْعَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ عِلْمُ النَّحْوِ وَتَعْمَلَ عَلَى قَوَائِنِهِ وَأَصُولِهِ وَتَعْرِفَ مَنَاهِجَهُ الَّتِي نَهَجْتَ فَلَا تَرِيغَ عَنْهَا، وَتَحْفَظَ الرُّسُومَ الَّتِي رَسِمْتَ لَكَ فَلَا تُخَلِّ بِشَيْءٍ مِنْهَا"⁽³⁾، ثُمَّ يَرْتَبِطُ الْجُرْجَانِيُّ بَيْنَ قَوَائِنِ النَّحْوِ وَالِدَّلَالَةِ يَقُولُ: "وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مَدَارَ أَمْرِ النَّظْمِ عَلَى مَعَانِي النَّحْوِ اعْلَمْ أَنَّ لَيْسَتْ الْمَرْيَّةُ بِوَاجِبَةٍ لَهَا فِي أَنْفُسِهَا وَمَنْ حَبِثُ هِيَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَكِنْ تُعْرَضُ بِسَبَبِ الْمَعَانِي وَالْأَعْرَاضِ الَّتِي يُوضَعُ لَهَا الْكَلَامُ"⁽³⁾.

فَلَا قِيَمَةَ لِلْمَعْنَى النَّحْوِيِّ إِذَا لَمْ يَقَعْ مَوْقِعًا مُنَاسِبًا يَنْطَلِبُهُ الْمَعْنَى، "فَالْمَرْأَى هِيَ مَعَانِي النَّحْوِ فِي تَقَاعُلِهَا مَتَى اقْتَضَتْهَا الْمَعَانِي وَالْأَعْرَاضُ أَوْ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هِيَ حَالٌ يَكْتَسِبُهَا الْمَعْنَى النَّحْوِيُّ حِينَ يَقْتَضِيهِ عَرَضٌ وَيَسْتَدْعِيهِ مَعْنَى"⁽⁴⁾.

وَلَا بُدَّ أَنْ أُشِيرَ هُنَا إِلَى أَنَّ النَّقَاشَ قَدْ كَثُرَ حَوْلَ مُصْطَلَحِي الْحَالِ وَالْمَقَامِ، فَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّهَا مُتَقَارِبَا الْمَفْهُومِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا اعْتِبَارِيٌّ، فَبِاعْتِبَارِ مُطَابَقَةِ هَذَا الْأَمْرِ الدَّاعِي لِلزَّمَانِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ زَمَانٌ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ زَمَانًا، فَيَسْمَى لِهَذَا التَّوَهُّمِ حَالًا؛ لِأَنَّ الْحَالَ مِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَاضِي، وَبِاعْتِبَارِ مُطَابَقَةِ هَذَا الْأَمْرِ الدَّاعِي لِلْمَكَانِ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مَكَانٌ، فَيَسْمَى لِهَذَا التَّوَهُّمِ مَقَامًا⁽⁵⁾.

وَهُنَاكَ تَفْسِيرٌ آخَرَ لِلْحَالِ وَالْمَقَامِ يَنْفُلُهُ الدُّكْتُورُ أَمِينُ الْخَوْلِي، يَقُولُ: "وَقَدْ يُفَسَّرُونَ وَجَهَ اخْتِيَارِ الْحَالِ وَالْمَقَامِ بِغَيْرِ هَذَا التَّفْسِيرِ فَيَجْعَلُونَ الْحَالَ مَا عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الصِّفَاتِ، لِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَيُسَمَّى الْأَمْرَ الدَّاعِي إِلَى اخْتِيَارِ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْكَلَامِ بِالْحَالِ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَغَيَّرُ وَيَتَبَدَّلُ كَالْحَالِ الَّذِي عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنْ غَضَبٍ أَوْ رِضَاءٍ، أَوْ سُمِّيَ ذَلِكَ الْأَمْرَ الدَّاعِي بِالْحَالِ لِأَنَّهُ صِفَةٌ وَحَالٌ مِنْ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ، وَهَذَا الْإِعْتِبَارُ الْأَخِيرُ كَمَا تَرَى يَرْتَبِطُ الْكَلَامَ الْبَلِيغَ بِحَالِ النَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ رِطَابًا قَوِيًّا حِينَ يُبْنَى تَسْمِيَّتُهُمْ الْحَالَ عَلَى هَذَا الْإِعْتِبَارِ الَّذِي عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِنْ غَضَبٍ أَوْ رِضَاءٍ... وَأَمَّا الْمَقَامُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ الثَّانِي غَيْرِ النَّاطِرِ إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ مَكَانٍ كَمَا سَبَقَ فَهُوَ الرُّبُوبَةُ وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْأَمْرَ الدَّاعِي إِلَى اخْتِيَارِ خُصُوصِيَّةٍ فِي الْكَلَامِ مَقَامًا؛ لِأَنَّ مَرَاتِبَ الْكَلَامِ تَتَفَاوَتْ بِالْأَحْوَالِ كَمَا أَنَّ مَرَاتِبَ الرِّجَالِ وَدَرَجَاتِهِمْ تَتَفَاوَتْ بِالْمَقَامَاتِ، وَالْحَالُ أَوْ الْمَقَامُ كَالْمُتَكَلِّمِ أَوْ تَرَدُّدِهِ، وَلَهُ مُقْتَضَى هُوَ مَا يُسْمَوْنَهُ مُقْتَضَى الْحَالِ أَوْ مُقْتَضَى الْمَقَامِ هُوَ التَّأَكُّيدُ لِلْمُنْكَرِ مِثْلًا"⁽⁶⁾.

(1): انظر: نهر، د. هادي، عِلْمُ الدَّلَالَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ فِي التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، تَقْدِيم: أ. د. علي الحمَد، ط 1، دَارُ الْأَمَلِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزِيْعِ، الْأُرْدُن، 1427هـ-2007م، ص 286.

(2): انظر: القزويني، جلال الدين، الْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِيْرُوت-لِبْنَان، د. ت، ص 12.

(3): المصدر السابق، ص 82.

(4): الْخَوْلِي، إِبْرَاهِيمُ، مُقْتَضَى الْحَالِ بَيْنَ التَّبَلَاغَةِ الْقَدِيمَةِ وَالتَّقْدِيقِ الْحَدِيثِ، ط 1، دَارُ الْبَصَائِرِ، 1428هـ-2007م، ص 19.

(5): انظر: التَّقَاتَزَانِي، سَعْدُ الدِّينِ، الْمَطْوَل: شَرْحُ تَلْخِيصِ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ، تَح: عبد الحميد هنداي، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت-

لِبْنَان، 1434هـ-2013م، ص 153.

(6): الْخَوْلِي، أَمِينُ، فَنَّ الْقَوْلِ، مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْفَاهِرَةُ، 1996م، ص 79-80.

وَيَذْهَبُ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ إِلَى أَنَّ الْحَالَ وَالْمَقَامَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالْإِخْتِلَافُ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، فَالْمَقَامُ يُسْتَعْمَلُ مُضَافًا إِلَى الْمُقْتَضَى فَيَقَالُ مَقَامُ التَّوَكُّدِ وَالْإِطْلَاقِ وَالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ وَالْحَالَ إِلَى الْمُقْتَضَى فَيَقَالُ حَالُ الْإِنْكَارِ وَحَالُ خُلُوعِ الدَّهْنِ (1).
والتحقيق في هذا الشأن أن هناك فرقاً بين الحال والمقام، وهو أن المقام أوسع دلالة من الحال إذ عدَّ المقام ثابتاً، والحال تتسم بالتغير (2).

إِنَّ مَا يَطْرُقُهُ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْقُدَامَى فِي هَذَا الْمَجَالِ يُشْبِهُ إِلَى حَدِّ كَبِيرٍ مَا يَطْرُقُهُ عُلَمَاءُ الْعَرَبِ وَالْعَرَبِ الْمُحَدِّثُونَ خَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَوْقِفِ التَّخَاطُبِيِّ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيرْث فِي دِرَاسَاتِهِ اللُّغَوِيَّةِ عِنْدَمَا أَشَارَ إِلَى أَنَّ اسْتِخْرَاجَ الْمَعْنَى مُرْتَبِطٌ بِالْمَوَاقِفِ الْحَيَّةِ الَّتِي يُمَارِسُهَا الْأَشْخَاصُ فِي الْمَجْتَمَعِ، فَالْجُمْلَةُ تَكْتَسِبُ دِلَالَتَهَا فِي النَّهَائِيَّةِ مِنْ خِلَالِ مُلَابَسَاتِ الْأَحْدَاثِ وَعَلَى ذَلِكَ يُعْتَمَدُ فِي كُلِّ تَحْلِيلٍ لُغَوِيٍّ (3).
وَتَتَّخِذُ بَعْضُ الدَّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ مُصْطَلَحَ التَّأْوِيلِيَّةِ الَّتِي تُعْنَى بِالْخِطَابِ التَّأْوِيلِيٍّ؛ لِتَدُلَّ عَلَى سَلَامَةِ الْمَعْنَى وَتَحَقُّقِ الْفَائِدَةِ لَدَى السَّمْعِ بَدَلًا مِنْ مُصْطَلَحِ مُقْتَضَى الْحَالِ (4).
وَخَالِصَةُ الْأَمْرِ أَنَّ هَذِهِ الْمُصْطَلَحَاتِ كُلَّهَا تَعُودُ إِلَى مَا دَرَسَهُ عُلَمَاؤُنَا الْقُدَامَى تَحْتَ مُصْطَلَحِ الْمَقَامِ أَوْ الْحَالِ، وَمَا التَّغْيِيرُ بَيْنَ بَاحِثٍ وَآخَرَ إِلَّا حُبٌّ فِي التَّغْيِيرِ ذَاتِهِ أَوْ أَنَّ كُلَّ بَاحِثٍ ظَنَّ نَفْسَهُ مُجْتَهِدًا فِي هَذَا الْمَجَالِ فَأَتَى بِمُصْطَلَحٍ يُخَالِفُ الْآخَرَ أَوْ أَنَّ سُلْطَانَ الْعَرَبِ اسْتَهْوَى عَقْلَهُ فَاتَّبَعَهُ مُسْتَحْدِمًا الْمُصْطَلَحَ ذَاتَهُ.

أهمية مقتضى الحال:

مَادَامَ مُقْتَضَى الْحَالِ يَرْتَبِطُ بِالْأَحْدَاثِ وَالظُّرُوفِ الْمُحِيطَةِ بِالْمُتَكَلِّمِ وَالْمُتَلَقِّيِّ وَالْمُؤَثَّرَةِ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ تِلْكَ الظُّرُوفِ وَالْأَحْدَاثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْكَلَامِ تُسَاعِدُ عَلَى الْفَهْمِ الصَّحِيحِ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ وَتَقْطَعُ الشَّكَّ بِالْيَقِينِ، فَيَنْجَلِي الْإِشْكَالُ وَتَنْظَرُ الْفَوَائِدُ وَيُفْهَمُ الْخِطَابُ، وَتَصِحُّ مَعْرِفَةُ حَقِيقَةِ الْمُرَادِ، فَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِ الْمَقَامَاتِ وَمَا يَحْفُ بِهَا تُعَدُّ وَسِيلَةً الْمُسْتَعْرَبِ لِلْوُصُولِ إِلَى الْوَجْهِ الصَّحِيحِ لِإِعْرَابِ، وَدَحْزِرَةِ اللُّغَوِيِّ لِلتَّكْشِفِ عَنِ الْفُرُوقِ بَيْنَ الْكَلِمَاتِ، وَعِمَادَ الْبَلَاغِيِّ لِزَيْطِ كَلَامِهِ بِأَحْوَالِ النَّاسِ لِيُخْرِجَ فِي أُمَّ صُورَةٍ وَأَحْلَى عِبَارَةٍ، وَأَدَاةَ الْمَشْرِعِ وَالْمُجْتَهِدِ الَّتِي تَصِلُ بِهِ إِلَى الْحُكْمِ الصَّحِيحِ، وَجِسْرَ الْمُفَسِّرِ لِلْوُجُوحِ إِلَى الْمَعَانِي وَفَهْمِ آيِ كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ.
وَتَبَيَّنَ الدُّكْتُورُ مَهْدِي الْمَخْرُومِي إِلَى أَهْمِيَّةِ الْمَقَامِ فِي فَهْمِ الْجُمْلَةِ فِي التَّرَاتِبِ النَّحْوِيِّ، فَرَأَى أَنَّهَا "خَاصَّةٌ لِمُنَاسَبَاتِ الْقَوْلِ وَالْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ، وَلَا يَنْبَغُ التَّفَهُمُ فِي آيَةِ لَعَةٍ إِلَّا إِذَا رُوِعِيَتْ تِلْكَ الْمُنَاسَبَاتُ، وَأَخِذَتْ الْعَلَاقَةُ بَيْنَ أَصْحَابِهَا بِنَظَرِ الْاِعْتِبَارِ وَلَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مُفِيدًا وَلَا الْخَبْرُ مُؤَدِّيًا غَرَضَهُ مَا لَمْ يَكُنْ حَالُ الْمُخَاطَبِ مَلْحُوظًا لِيَقَعَ الْكَلَامُ فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ مَوْقِعَ الْاِكْتِفَاءِ وَالْقُبُولِ (5)".

(1): انظر: التفاتازاني، سعد الدين، المطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم، ص 153-154.

(2): انظر: الخولي، إبراهيم، مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، ص 45. وانظر: بلبع، عيد، مقدمة في نظرية البلاغة

النَّبَوِيَّة: السِّيَاقُ وَتَوْجِيهِ دِلَالَةِ النَّصِّ، ط1، بلنسية للنشر والتوزيع، 1429هـ-2008م، ص 188-189.

(3): انظر: العوادى، أسعد خلف، سياق الحال في كتاب سيبويه: دراسة في النحو والدلالة، ط1، دار الحامد، الأردن، 1432هـ-

2011م، ص 41.

(4): انظر: فضل، صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، دار الكتب اللبنانية، بيروت، 2004م، ص 26.

(5): المخرومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م، ص 225.

وَيُمْكِنُ إِجْمَالُ أَهْمِيَّةِ الْعُودَةِ إِلَى الْمَقَامِ وَالظُّرُوفِ وَالْأَحْدَاثِ الْمُحِيطَةِ بِهِ فِي الْآتِي:

1_ فِهُمُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ:

فَلَا يُمَكِّنُ دِرَاسَةً أَيْ نَصَّ دِرَاسَةً تَتَعَلَّقُ بِاسْتِنطَاقِ مَعْنَاهُ أَوْ اسْتِكْشَافِ دِلَالَتِهِ الْفَنِّيَّةِ نُونٌ تَعْرُفُ مَقَامَهُ وَالْوُقُوفِ عَلَيْهِ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا الدُّكْتُورُ تَمَامَ حَسَانِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَى أَنَّ "فِكْرَةَ الْمَقَامِ هَذِهِ هِيَ الْمَرْكَزُ الَّذِي يَدُورُ حَوْلَ عِلْمِ الدَّلَالَةِ الْوَصْفِيَّةِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَهُوَ الْأَسَاسُ الَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ الشُّقُّ أَوْ الْوَجْهَ الْاجْتِمَاعِي مِنْ وَجْهِ الْمَعْنَى الثَّلَاثَةِ وَهُوَ الْوَجْهَ الَّذِي تَتَمَثَّلُ فِيهِ الْعَلَاقَاتُ وَالْأَحْدَاثُ وَالظُّرُوفُ الْاجْتِمَاعِيَّةَ الَّتِي تَسُوِّدُ سَاعَةَ آدَاءِ الْمَقَالِ. وَمَنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّ إِجْلَاءَ الْمَعْنَى عَلَى الْمُسْتَوَى الْوِظْفِيِّ (الصُّوْتِي وَالصَّرْفِي وَالنَّحْوِي) وَعَلَى الْمُسْتَوَى الْمُعْجَمِي فَوْقَ ذَلِكَ لَا يُعْطِينَا إِلَّا مَعْنَى الْمَقَالِ أَوْ الْمَعْنَى الْحَرْفِي... وَهُوَ مَعْنَى فَارِعٍ تَمَامًا مِنْ مَحْتَوَاهُ الْاجْتِمَاعِي وَالتَّارِيخِي مُنْعَزَلٌ تَمَامًا عَنْ كُلِّ مَا يُحِيطُ بِالنَّصِّ مِنَ الْفُرَائِنِ الْحَالِيَّةِ(1)".

فَهَذَاكَ بَعْضُ الْكَلِمَاتِ وَالْعِبَارَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ مَعْنَاهَا بِاخْتِلَافِ الْمَقَامِ الَّذِي قِيلَتْ فِيهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُنَا (يَا سَلَام) فَهِيَ فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ وَالنَّصْرِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ اسْتِحْسَانُ الشَّيْءِ وَالْإِعْجَابُ بِهِ، وَفِي مَوْضِعٍ ثَالِثٍ هِيَ اسْتِهْزَاءٌ وَسَخِرِيَّةٌ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، فَهَذِهِ "الْعِبَارَةُ صَالِحَةٌ أَنْ تَدْخُلَ فِي مَقَامَاتٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ كَثِيرَةٍ جَدًّا وَمَعَ كُلِّ مَقَامٍ مِنْهَا تَخْتَلِفُ التَّعْمَةُ الَّتِي تَصْحَبُ نَطْقَ الْعِبَارَةِ فَمِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ نَقَالَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي مَقَامِ التَّأَثُّرِ وَفِي مَقَامِ التَّشْكِيكِ وَفِي مَقَامِ السَّخَطِ وَفِي مَقَامِ الطَّرِبِ وَفِي مَقَامِ التَّوْبِيخِ وَفِي مَقَامِ الْإِعْجَابِ وَفِي مَقَامِ التَّلَذُّذِ وَفِي مَقَامَاتٍ أُخْرَى كَثِيرَةٍ غَيْرَ ذَلِكَ(2)".

2_ تَوْجِيهِ الْإِعْرَابِ:

تُؤَدِّي الظُّرُوفُ الْمُحِيطَةُ بِالْكَلَامِ وَظَيْفَةُ مُهَمَّةً فِي تَوْجِيهِ الْإِعْرَابِ، فَفِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ}(3) جَعَلُوا جُمْلَةً لِيَتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ حَالًا وَلَيْسَتْ خَبْرًا مُسْتَدَلِّينَ عَلَى ذَلِكَ أَحْوَالِ الْمُخَاطَبِينَ، يَقُولُ الْعَكْبَرِيُّ: "لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا وَقْتُ إِتْيَانِهِ تَالِيْنَ لَهُ (4)", وَيَقُولُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: "لِيَتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ} جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُضْمَرِ الْمُنْصُوبِ فِي {آتَيْنَاهُمْ} وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَتْلُوهُ الْخَبْرُ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ أُوتِيَ الْكِتَابَ يَتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ(5)".

3_ تَحْدِيدُ الْكَلَامِ الْمَحْدُوفِ:

وَمِنْ الْقَضَايَا الَّتِي تَكْتَشِفُ لَنَا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَقَامِ؛ الْكَلَامُ الْمَحْدُوفُ، فَهَذَاكَ الْعَدِيدُ مِنَ الْعِبَارَاتِ الَّتِي لَا نَفْهَمُ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَقَامِ وَالظُّرُوفِ الَّتِي قِيلَتْ فِيهَا؛ لِيَبَيِّنَ الْمَحْدُوفِ مِنْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ (حِينئذِ الْآنَ)، وَقَدْ أَوْضَحَ مَعْنَاهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، فَقَالَ: "وَكَذَلِكَ قَالُوا: "حِينئذِ الْآنَ"، تَقْدِيرُهُ: وَاسْمِعِ الْآنَ، وَمَعْنَاهُ أَنْ ذَاكَ ذَكَرَ فِيمَا مَضَى يَسْتَدْعِي فِي الْحَالِ

(1): حَسَانٌ، تَمَامٌ، اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا، ط4، عَالَمُ الْكُتُبِ، 2004م، ص337_338.

(2): حَسَانٌ، تَمَامٌ، اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا، ص345.

(3): الْبِقْرَةُ: 121/2.

(4): الْعَكْبَرِيُّ، أَبُو الْبِقَاءِ، إِمْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنِ، ج1، ط1، دَارُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْروتِ لُبْنَانَ، 1399 هـ - 1979 م، ص61.

(5): ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ، كَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْبِرْكَاتِ، النِّبَاتِيُّ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، تَح: د. طه عبد الحميد، ج1، دَارُ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، الْقَاهِرَةَ،

1389هـ-1969م، ص122.

مِثْلُهُ، فَقَالَ لَهُ الْمُخَاطَبُ: حَيْثُذِ الآن، أَي: كَانَ الَّذِي تَذْكُرُهُ حَيْثُذِ الآن، أَوْ دَعِ الآنَ ذِكْرَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَكَذَلِكَ قَالُوا مَا أَغْفَلَهُ شَيْئاً، وَتَقْدِيرُهُ أَنْظِرْ شَيْئاً، كَانَ قَائِلاً قَالَ: لَيْسَ بِغَافِلٍ عَنِّي، فَقَالَ الْمُجِيبُ: مَا أَغْفَلَهُ عَنكَ شَيْئاً، أَي: أَنْظِرْ شَيْئاً، فَحَدَفَ، وَالْحَدْفُ فِي كَلَامِهِمْ لِذِلَالَةِ الْحَالِ وَكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَى⁽¹⁾

4_ مَعْرِفَةُ الْحَقِيقَةِ مِنَ الْمَجَازِ:

أَدْرَكَ الْعَرَبُ قِيَمَةَ الْمَقَامِ وَتَأْيِيرَهُ فِي الْكُشْفِ عَنِ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ وَلَا سِيَّمَا الْكَلَامَ الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ، فَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِطُ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ بِالْحَقِيقِيَّ، فَلَا يَتِمُّ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى مَلَاسِمَاتِ الْحَالِ الَّذِي قِيلَتْ فِيهِ تِلْكَ الْعِبَارَةُ، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ الْجُرْجَانِيُّ عِنْدَمَا بَيَّنَّ أَثَرَ الْمَقَامِ وَالْحَالِ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَمَا يَتَّصِلُ بِبِقَافَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَمُعْتَقَدَاتِهِ، فَقَدْ عَلَّقَ عَلَى قَوْلِ الصَّلْتَانِ الْعَبْدِيِّ:

أشاب الصغير وأفنى الكبير
كُرُّ الغداةِ ومرَّ العشيِّ

وقول ذي الإصبع العدواني:

أهلكننا الليل والنهار معاً
والدهر يغدو مُصمماً جذعا

فَقَالَ: "كَانَ طَرِيقُ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْمَجَازِ أَنْ تَعْلَمَ اعْتِقَادَهُمُ التَّوْحِيدَ إِمَّا بِمَعْرِفَةِ أَحْوَالِهِمُ السَّابِقَةِ أَوْ أَنْ تَجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ بَعْدِ إِطْلَاقِ هَذَا النَّحْوِ مَا يَكْشِفُ عَنْ قَصْدِ الْمَجَازِ فِيهِ"⁽²⁾

5_ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ:

مِنْ أَبْرَزِ التَّمَاذِجِ الَّتِي يَنْجَلِي فِيهَا دَوْرُ الْمَقَامِ مَا يُرَوَى عَنِ النَّابِغَةِ وَحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ حَيْثُ كَانَ الْأَوَّلُ يُضْرَبُ لَهُ قُبَّةٌ حَمْرَاءُ بِسَوْقِ عَكَظٍ، فَيَأْتِي الشُّعْرَاءُ، فَيَعْرِضُونَ عَلَيْهِ أَشْعَارَهُمْ، فَقِيلَ قَدْ أَنْشَدَهُ مَرَّةً حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ قَصِيدَةً مِنْهَا هَذَا الْبَيْتُ:

لَنَا الْجَفَانُتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى
وَأَسِيَّافُنَا يَطْفُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

وَقَفَّ النَّابِغَةُ الدَّبِيَانِيُّ عِنْدَ هَذَا الْبَيْتِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي الْفَخْرِ، وَحَكَّمَ عَلَى الشَّاعِرِ وَفَضَلَ غَيْرَهُ عَلَيْهِ، وَهَذَا النِّقْدُ الَّذِي وَجَّهَ لَهُ يَدُورُ حَوْلَ خُرُوجِ حَسَّانِ عَلَى التَّقَالِيدِ وَالْأَعْرَافِ وَالْقِيَمِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ وَلَا عَلاَقَةَ لَهُ بِأَدَبِيَّةِ قَصِيدَتِهِ فَمَاذَا عِيبَ عَلَى حَسَّانِ؟

قَالَ لَهُ النَّابِغَةُ: "أَنْتَ شَاعِرٌ، وَلَكِنَّكَ أَقْلَنْتَ جِفَانَكَ وَأَسِيَّافَكَ أَوْ أَقْلَنْتَ أَسِيَّافَكَ وَلَمَعْتَ جِفَانَكَ"⁽³⁾ بِمَعْنَى أَنَّهُ وَطَّفَ كَلِمَةَ (جِفَانَاتُ) وَهِيَ جَمْعُ قَلَّةٍ كَمَا اسْتَعْمَلَ (الْأَسِيَّافُ) وَهُوَ كَذَلِكَ جَمْعُ قَلَّةٍ وَعَابُوا عَلَيْهِ اسْتِخْدَامَ كَلِمَةِ (الْغُرُّ) وَفَضَّلُوا مَكَانَهَا الْبَيْضَ كَمَا أَخَذُوا عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (أَسِيَّافُنَا يَطْفُرْنَ) وَرَأَوْا أَنَّ يَجْرِينَ يَكُونُ أَفْضَلَ.

وَلَكِنْ إِذَا أَمَعْنَا النَّظَرَ فِي هَذِهِ الْمَآخِذِ نَجِدُهَا مُسْتَوْحَاةً مِنَ الْأَعْرَافِ وَالْقِيَمِ الْإِجْتِمَاعِيَّةِ السَّائِدَةِ الَّتِي لَا تُعَدُّ إِلَّا سِيَّاقَ الْحَالِ أَوْ مَا يُسَمَّى بِالْمَقَامِ، إِذَا "عِيبَ عَلَى حَسَّانِ أَنْ يَفْتَحِرَ فَلَا يُحْسِنُ الْإِفْتِحَارَ، وَأَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَهُ مِنْ كَلِمَاتٍ غَيْرَهَا أَفْحَمَ مَعْنَى مِنْهَا وَأَوْسَعَ مَفْهُومًا، لَقَدْ تَرَكَ الْجِفَانَ وَالْبَيْضَ وَالْإِشْرَاقَ وَالْجَرِيَانَ وَاسْتَعْمَلَ الْجِفَانَ وَالْغُرَّ وَاللَّمَعَانَ وَالْقَطْرَ وَهِيَ دُونَ سَابِقَتِهَا فَحَرًّا"⁽⁴⁾.

(1): ابن الأثيري، كمال الدين أبو البركات، الإيضاح في مسائل الخلاف، ج1، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م، ص73.

(2): الجرجاني، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاير، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، د. ت، ص389.

(3): بكار، يوسف، في النقد الأدبي (إضاءات وحفريات)، ط1، دار المناهل للطباعة، بيروت، 1995م، ص84.

(4): طه، أحمد إبراهيم، تاريخ النقد الأدبي عند العرب (من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري)، دار الحكمة، بيروت، د. ت، ص24.

لَكِنَّ قُدَامَةَ بِنِ جَعْفَرٍ يَتَّصِدِي لِلْهُجُومِ الَّذِي تَعَرَّضَ لَهُ حَسَّانُ، بَلْ يَنْتَصِرُ لَهُ، وَيَدْعِمُهُ بِتَقْدِ أَقْلٍ مَا يُقَالُ عَنْهُ: إِنَّهُ مَوْضُوعِيٌّ وَمَقْبُولٌ وَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "وَأَنَّ حَسَّانَ مُصِيبٌ، إِذْ كَانَتْ مُطَابَقَةُ الْمَعْنَى بِالْحَقِّ فِي يَدِهِ"⁽¹⁾، وَيَبِينُ أَنَّ حَسَّانَ لَمَّا اخْتَارَ تَوْظِيفَ كَلِمَةِ (الغر) لَمْ يَقْصِدْ جَعَلَ الْجَفَانَ بِيضًا؛ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ الْغَرِّ قَاصِدًا التَّعْبِيرِ عَنِ "الْمَشْهُورِ كَمَا يُقَالُ: يَوْمَ أَعْرَى، يَدٌ غَرَاءُ، إِذَا لَمْ يَرِدِ الْبِيضُ، إِذَا أَرَادَ الشُّهُرَةَ وَالتَّبَاهَةَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ يَلْمَعُنُ بِالضَّحَى فَإِنَّهُ لَمْ يُخْطِ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ (يَلْمَعُ فِي الضَّحَى) لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى أَنَّ نَوْرَهُ سَاطِعٌ شَدِيدُ الْبِيضِ، أَمَّا اللَّيْلُ فَأَكْثَرُ الْأَشْيَاءِ تَلْمَعُ وَلَوْ كَانَ لَهَا قَلِيلٌ مِنَ النُّورِ فَقَطْ، فَكَأَنَّهُ يَقْصِدُ تَلْمَعُ فِي الضَّحَى فَمَا بَالُكَ بِاللَّيْلِ، أَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ: إِنَّ السُّيُوفَ يَقْطُرْنَ لَوْ قَالَ يَجْرِينِ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْجَرْيَ أَكْثَرُ مِنَ الْقَطْرِ فَلَمْ يَرِدْ حَسَّانَ الْكَثْرَةَ بَلْ دَهَبَ إِلَى مَا يَلْفُظُ بِهِ النَّاسُ وَيَعْتَادُونَهُ مِنْ وَصْفِ الشُّجَاعِ الْبَاسِلِ الْبَطْلِ بِأَنْ يَقُولُوا "سَيْفُهُ يَقْطُرُ دَمًا"، وَلَا يَقُولُونَ سَيْفُهُ يَجْرِي دَمًا وَلَعَلَّهُ لَوْ قَالَ يَجْرِينِ يَكُونُ قَدْ خَرَجَ عَنِ الْعُرْفِ الْمَعْرُوفِ مِنْ وَصْفِ الشُّجَاعِ النَّجْدِ إِلَى مَا لَمْ تَجْرِ عَادَةُ الْعَرَبِ بِهِ⁽²⁾.

فَهَذِهِ الْأَحْكَامُ النَّقْدِيَّةُ الصَّادِرَةُ عَنِ النَّابِغَةِ وَقُدَامَةَ مَرْدُهَا إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ وَهِيَ أُمُورٌ تَعُودُ إِلَى مُقْتَضَى الْحَالِ.

العامل الديني في ظهور مقتضى الحال:

اسْتَطَاعَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ لَقَّتْ انْتِيَاهِ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى إِلَى قَضِيَّةِ مُقْتَضَى الْحَالِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اعْتَنَى بِالشَّكْلِ وَالْمَضْمُونِ فَلَا يَتَخَلَّفُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ قَدْ أَوْلَى اللَّفْظَ عِنَايَةً فَائِقَةً وَالْمَعْنَى مَكَانَةً مُهِمَّةً، فَالْأَلْفَاظُ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى بِدِقَّةٍ فَائِقَةٍ وَلِنَظْمِ الْقُرْآنِ بَرَاعَةً فِي تَنْزِيلِ اللَّفْظِ عَلَى وَفْقِ الْمَعْنَى، فَجَاءَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِأَسْلُوبٍ مُحْكَمٍ يَتَّقِي وَأَحْوَالَ الْمُخَاطَبِينَ وَعُقُولَهُمْ وَمُسْتَوَاهُمْ الْاجْتِمَاعِيَّ وَالتَّقَافِيَّ وَالدِّيْنِيَّ.

وَسَوْفَ أَحَدُّدُ بَعْضَ النِّقَاطِ الَّتِي تُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ بِاعْتِنَائِهِ بِاللَّفْظِ وَالْمَضْمُونِ اسْتَطَاعَ لَقَّتْ انْتِيَاهِ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى إِلَى قَضِيَّةِ مُقْتَضَى الْحَالِ:

أَوَّلًا: نُرْوِيهِ مَنْجَمًا بِحَسَبِ الْحَوَادِثِ وَالْوَقَائِعِ، فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ هُوَ الْكِتَابُ السَّمَاوِيُّ الْوَحِيدُ الَّذِي نَزَلَ مَنْجَمًا⁽³⁾، وَهَذَا يُؤَكِّدُ أَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى تَأْصِيلِ مُرَاعَاةِ مُقْتَضَى الْحَالِ، فَجَاءَ مَنْجَمًا مِمَّا أَتَاخَ لَهُ مُوَكَّبَةً الْوَأَقِعَ بِشَيْءٍ صُورِهِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَاشُورٍ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى { وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نَزَّلَ عَلَيْنَا الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا }⁽⁴⁾ عَنِ الْحِكْمَةِ مِنْ تَنْزِيلِ الْقُرْآنِ مَنْجَمًا، وَذَكَرَ أَنَّهُ نَزَلَ بِحَسَبِ الْحَوَادِثِ كَيْ يَظْهَرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِهِ مُطَابَقَتُهَا لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَمُنَاسِبَتُهَا لِلْمَقَامِ، وَذَلِكَ هُوَ الْإِعْجَازُ، فَقَالَ: "إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ لَمْ يَنْزَلْ مَنْجَمًا عَلَى حَسَبِ الْحَوَادِثِ لَمَا ظَهَرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِهِ مُطَابَقَتُهَا لِمُقْتَضَى الْحَالِ وَمُنَاسِبَتُهَا لِلْمَقَامِ، وَذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْإِعْجَازِ"⁽⁵⁾.

ثَانِيًا: قَضِيَّةُ الْمَكِّيِّ وَالْمَدَنِيِّ، فَالْخِطَابُ الْمَكِّيُّ اِكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَى وَحْدَانِيَّةِ الْخَالِقِ، وَالدَّعْوَةَ إِلَى عِبَادَتِهِ، مُتَّحِدًا عَنِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَمَا أَعَدَّ اللَّهُ لِلْمُطِيعِ مِنَ نَعِيمٍ، وَمَا أَعَدَّ لِلْعَاصِي مِنَ الْعَذَابِ الْمُؤِيمِ، فِي حِينِ قَامَ الْخِطَابُ الْمَدَنِيِّ

(1) ابن جعفر، قدامة، نقد الشعر، تح: كمال مصطفى، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979م، ص92.

(2) انظر: المصدر السابق، ص94.

(3) انظر: السيوطي، جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: سعيد المنذوب، ج1، ط1، دارالفكر - لبنان، 1416هـ - 1996م، ص119.

(4) القرآن: 32/25.

(5) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، ج9، دار سحنون، تونس، 1997م، ص20.

بِتَأْسِيسِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ وَإِسَاءِ التَّشْرِيعَاتِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَعَلَى وَفْقِ الظُّرُوفِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى أَرْضِ الْوَأَقِعِ، فَاتَّسَمَ اسْتُلُوبُ الْقُرْآنِ فِي كِلَا الْخِطَابَيْنِ بِسِمَاتٍ لَا تُوجَدُ فِي الْآخَرِ، مِنْهَا:

1_ أَنْ السُّورَ وَالْآيَاتِ الْمَكِّيَّةَ تُرَكِّزُ عَلَى الدَّعْوَةِ إِلَى التَّوْحِيدِ، وَاتِّبَاتِ الرِّسَالَةِ، وَاتِّبَاتِ النُّبُوحِ وَالْجَزَاءِ، وَذِكْرِ الْقِيَامَةِ وَهَوْلِهَا، وَالنَّارِ وَعَذَابِهَا، وَالْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا.

2_ أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَمَمِ السَّابِقَةِ، وَمَا حَلَّ بِهِمْ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ.

3_ أَنَّ لُفْظَةَ (كَلَا) وَرَدَتْ فِيهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ مَكَّةَ كَانُوا جَبَابِرَةً، فَجَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّهْدِيدِ وَالتَّحْدِي.

ثالثاً: اِهْتَمَّ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِهَذَا السِّيَاقِ الْاجْتِمَاعِيِّ مِنْ خِلَالِ تَشْرِيعَاتِهِ السَّمْحَةِ، فَفَتَحَ عَنْ ذَلِكَ مَبْدَأَ التَّدْرِيجِ، فَجَاءَتْ التَّكَايُفُ عَلَى قَدْرِ الْأَحْوَالِ وَالْوَقَائِعِ مِمَّا يُؤَدِّي إِلَى زِيَادَةِ الْفَهْمِ وَالْإِمْتِنَانِ وَعَدَمِ مُفَاجَأَةِ الْمُكَلِّفِينَ بِمَا لَا يَعْقِلُونَ سَبَبَهُ وَجَدْوَاهُ، فَلَوْ نَزَلَتْ الْأَحْكَامُ دَفْعَةً وَاحِدَةً لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَأَقِعِ مُنَاسَبَةٌ مُثِيرَةٌ وَرَوَابِطُ مَنْطِقِيَّةٌ وَسَبَبٌ مَفْهُومٌ لَمَا امْتَنَّتْهَا النَّاسُ، يَقُولُ الْإِمَامُ الْفَرْطُيُّ: "قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَنَزَّلْنَا نُزُولًا } مُبَالِغَةٌ وَتَأْكِيدٌ بِالصَّوَابِ، أَيْ: أَنْزَلْنَاهُ نَجْمًا بَعْدَ نَجْمٍ، وَلَوْ أُجِدُوا بِجَمِيعِ الْفَرَائِضِ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ لَنَفَرُوا (2)"، وَيُؤَكِّدُ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ هَذَا الْمَعْنَى، فَيَقُولُ: "فَلَوْ نَزَلَتْ دَفْعَةً وَاحِدَةً؛ لَتَكَثَّرَتِ التَّكَايُفُ عَلَى الْمُكَلِّفِ، فَلَمْ يَكُنْ لِيَتَّقَادَ إِلَيْهَا اتِّقَادَهُ إِلَى الْحُكْمِ الْوَاحِدِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ (3)".

رابعاً: تَتَأَوَّلُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ جَمِيعَ تِلْكَ الْقَضَايَا الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمَعَانِي الدِّينِيَّةِ بِاسْتُلُوبٍ مُحْكَمٍ وَمُسْتَوَى مُثَقَّنٍ، فَجَاءَتْ الظُّوَاهِرُ اللَّغَوِيَّةُ مُنَاسِبَةً لِتِلْكَ الْوَقَائِعِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْمَعَانِي الدِّينِيَّةِ، وَهَذَا مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ رَمَضَانَ الْبُوطِي بِقَوْلِهِ: "إِنَّ التَّعْبِيرَ الْقُرْآنِيَّ يَطَّلُ جَارِيًا عَلَى نَسَقٍ رَفِيعٍ وَاحِدٍ مِنَ السُّمُوِّ وَرَقَّةِ الصِّيَاغَةِ وَرَوْعَةِ التَّعْبِيرِ، رُغْمَ تَنَقُّلِهِ بَيْنَ مَوْضُوعَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ التَّشْرِيعِ وَالْقَصَصِ وَالْمَوَاعِظِ وَالْحِجَاجِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ (4)".

وَمِنْ أُمَّثِلَةٍ ذَلِكَ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَتَّعَمَدُ مَخَاطَبَةَ الْمُخْطِئِ وَالْمُصِيبِ بِاسْتُلُوبٍ وَاحِدٍ، وَالتَّعْبِيرُ بِالْمُخْطِئِ تَعْبِيرٌ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْعُزْبِ وَالْعِنَادِ بَلْ إِلَى التَّأَمُّلِ وَالتَّفَكُّيرِ لَعَلَّهُ يَعُودُ إِلَى الصَّوَابِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِالْكَالِمِ الْمُنْصِفِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ } (5)، وَ (أَوْ) فِي الْآيَةِ عِنْدَ مُعْظَمِ النُّحَاتِ لِإِلْبَاهِمِ، يَقُولُ الطَّبْرِيُّ فِي ذَلِكَ: "وَإِنَّ عِلْمَ أَنَّهُ -الرسول- عَلَى هُدًى، وَأَنَّهُمْ -الكفار- عَلَى ضَلَالٍ مُبِينٍ، وَكَانَ رَفَقَ بِهِمْ فِي الْخِطَابِ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنَّا عَلَى هُدًى، وَأَنْتُمْ عَلَى ضَلَالٍ (6)".

خامساً: كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يُوَجِّهُ النَّاسَ إِلَى اخْتِيَارِ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ، يَقُولُ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْعَظِيمِ الْمُطْعِنِي: "وَأَعْجَبُ الْعَجَبِ أَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَكْتَفِي بِانْتِقَاءِ الْأَلْفَاظِ فِي تَمَازُجِهِ بَلْ هُوَ يُشْرَعُ فِي ذَلِكَ صَرَاحَةً وَيُنَبِّهُ إِلَى خَطَأِ وَقَعِ لِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ وَيُرْشِدُ إِلَى بَدِيلِهِ (7)".

(1): الإسراء: 10/17.

(2): الْفَرْطِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، تَح: هِشَامُ مِيرَالْبَخَارِي، ج 10، عَالَمِ الْكُتُبِ، السُّعُودِيَّةُ، 1423 هـ - 2003 م، ص 340.

(3): الشَّاطِبِيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، الْمَوْافِقَاتُ، تَح: عَبْدِ اللَّهِ دِرَاز، ج 2، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بِيْرُوت، د. ت، ص 94.

(4): الْبُوطِي، مُحَمَّدُ سَعِيدُ رَمَضَانَ، مِنْ رَوَائِعِ الْقُرْآنِ، ط 4، مَكْتَبَةُ الْفَارَابِيِّ، 1395 هـ - 1987 م، ص 134-135.

(5): سِبْأ: 24/34.

(6): الطَّبْرِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، جَامِعُ النَّبِيَّانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ، تَح: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، ج 3، ط 1، مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ، بِيْرُوت،

1420 هـ - 2000 م، ص 162.

(7): الْمُطْعِنِي، عَبْدُ الْعَظِيمِ، حُضَائِصُ التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ وَسِمَاتُهُ الْبِلَغِيَّةُ، ج 1، ط 1، مَكْتَبَةُ وَهْبَةِ، الْفَاهِرَةِ، 1413 هـ - 1992 م، ص 252.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قَل لِمَ تَوَدُّونَا وَلَكِن قَوْلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }⁽¹⁾ بَيَّنَّ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ فَرَّقَ، وَهُوَ أَنَّ الْإِسْلَامَ ظَاهِرٌ؛ أَي: نُطَقُ بِاللِّسَانِ، وَالْإِيمَانَ بَاطِنٌ؛ أَي: تَصْدِيقُ الْقَلْبِ لِبُيُوتِ الْقَوْلِ الْإِعْتِقَادَ، وَحِينَ ادَّعَى الْأَعْرَابُ الْإِيمَانَ وَلَمْ يُجَاوِزُوا الْقَوْلَ بِاللِّسَانِ إِلَى الْعَمَلِ وَالتَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ وَجَهَهُمُ الْقُرْآنُ إِلَى كَلِمَةٍ تَتَطَابَقُ وَحَالَهُمْ وَهِيَ الْإِسْلَامُ الَّذِي اشْتَقَّ الْقُرْآنُ مِنْهُ فِي تَوْجِيهِهِمْ أَسْلَمْنَا⁽²⁾.

وفيما يخصُّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَدْ بَلَغَ مِنْ حِرْصِهِ عَلَى مُرَاعَاةِ مُفْتَضَى الْحَالِ أَنَّهُ كَانَ يُكَلِّمُ كُلَّ قَبِيلَةٍ بِلُغَتِهَا حَتَّى قَالَ لَهُ الْإِمَامُ عَلِيُّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَقَدْ سَمِعَهُ يُخَاطَبُ وَقَدْ بَنَى نَهْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ بَنُو أَبِي وَأَحَدٍ وَتَرَكَ تَكَلَّمَ وَفُودَ الْعَرَبِ بِمَا لَا نَفْهَمُ أَكْثَرَهُ فَقَالَ لَهُ: أَدْبَنِي رَبِّي فَأَحْسَنَ تَأْدِيبِي وَرَبِّبْتُ فِي بَنِي سَعْدِ⁽³⁾.

وَيَبْضُحُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ مَدَى أَمَمِيَّةِ مُرَاعَاةِ مُفْتَضَى حَالِ الْمُخَاطَبِ، فَقَدْ فَرَنَاهَا بِالْأَدَبِ وَالْبَلَاغَةِ، وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: "أَمَرْتُ أَنْ أُخَاطَبَ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عُقُولِهِمْ"⁽⁴⁾.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهُوَ يُرْسِي قَاعِدَةَ حَيَاتِيَّةَ عُنْمِي مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ إِلَى مُفْتَضَى حَالِ الْمُسْلِمِينَ الْجُدِّ: يَا عَائِشَةُ: لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِشِرْكَ لَهَدَمْتُ الْكُعْبَةَ وَالزَّقَنَةَ بِالْأَرْضِ وَجَعَلْتُ لَهَا بَابِينَ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا، وَرَدْتُ فِيهَا سِتَّةَ أَدْرَعٍ مِنَ الْحِجْرِ فَإِنْ فُرِيئَتْ أَقْتَصَرْتُ بِهَا حِينَ بَنَيْتِ الْكُعْبَةَ⁽⁵⁾.

فَالنَّبِيُّ ﷺ عَدَلَ عَنِ الصَّوَابِ مُرَاعَاةً لِحَالِ الْمُسْلِمِينَ الْجُدِّ، فَقَدْ تَرَجَّمَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ: "بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِحْتِيَارِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهَمَّ بَعْضِ النَّاسِ عَنْهُ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ"⁽⁶⁾، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "فِي الْحَدِيثِ مَعْنَى مَعْنَى مَا تُرْجِمَ لَهُ؛ لِأَنَّ فُرِيئَتْ كَأَنَّ تُعْظَمُ أَمْرَ الْكُعْبَةِ جِدًّا فَخَشِيَ ﷺ أَنْ يَطْنُوا لِأَجْلِ قُرْبِ عَهْدِهِمْ بِالْإِسْلَامِ، أَنَّهُ غَيْرَ بِنَاءَهَا لِيُقَرَّدَ بِالْفَخْرِ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، وَيُسْتَفَادَ مِنْهُ تَرْكُ الْمَصْلَحَةِ؛ لِأَمْنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَفْسَدَةِ، وَمِنْهُ تَرَكَ إِنْكَارَ الْمُتَكْرِرِ؛ خَشْيَةَ الْوُقُوعِ فِي أَنْكَرِ مِنْهُ، وَأَنَّ الْإِمَامَ يَسُوسُ رَعِيَّتَهُ بِمَا فِيهِ إِصْلَاحُهُمْ، وَلَوْ كَانَ مَفْضُولًا مَا لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا"⁽⁷⁾.

وَمِمَّا سَبَقَ نَرَى أَنَّ الْعَامِلَ الدِّينِيَّ مُتَمَثِّلاً بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَطَاعَ لِقَاتِنْبَاهِ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَمَمِيَّةِ اقْتِرَانِ الشَّكْلِ بِالْمَضْمُونِ، فَاسْتَفَادُوا مِنْ ذَلِكَ فِي تَطْبِيقِ قَوَاعِدِهِمْ عَلَى الْعُلُومِ الَّتِي بَرَعُوا بِهَا فَقَدَّمُوا أَرْوَاعَ الْقَوَاعِدِ وَالصَّوَابِ الَّتِي مَا تَرَأَى رَأْسِحَةَ تَحْمِي اللُّغَةِ وَالْمَعْنَى مِنَ الصِّيَاحِ وَالرُّوَالِ وَالْإِنْجَالِ فِي سَرَابِ التَّأْوِيلَاتِ.

ترسيخ العلماء القدامى مقتضى الحال في استخراج المعاني:

(1): الحجرات: 14/49.

(2): الرَّمُخَشَرِيُّ، محمود بن عُمر، الكشاف، تح: عبد الرزاق المهدي، ج 4، ط2، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، 1421هـ-2001م، ص379.

(3): ابنا الأثير، ضياء الدين، الشَّهَادَةُ فِي تَفْسِيرِ نَبِيِّ الْخَدِيثِ وَالْأَثَرِ، تح: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، ج 1، ط4، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، ص3.

(4): المصدر السابق، ج1، ص3.

(5): مُسْلِمٌ، أبو الحسين النيسابوري، صَحِيحُ مُسْلِمٍ، تح: مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدِ الْبَاقِي، ج 2، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بيروت، د. ت، ص 968، رقم الحديث (1333).

(6): الْبُخَارِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، تح: مُحَمَّدُ زَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاصِرِ، ج 1، ط 1، دار طوق النجاة، 1422هـ، ص 37، رقم الحديث: (126).

(7): ابْنُ حَجَرٍ، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، فَتْحُ الْبَارِي، تحقيق: ابناز، وترقيمه عبد الباقي، ج1، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ص 225.

فَطَنَ الْعُلَمَاءُ الْقِدَامَى وَهُمْ يُفَسِّرُونَ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالشَّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ وَيَسْتَخْرِجُونَ الْقَوَاعِدَ مِنْهَا، إِلَى أَنَّ الشَّكْلَ الظَّاهِرَ لَا يَكْفِي فِي اسْتِحْرَاجِ الْمَعْنَى وَلِهَذَا عَمَلُوا عَلَى رِبْطِ ذَلِكَ الظَّاهِرِ بِالْمَلَابَسَاتِ الْخَارِجِيَّةِ، مِمَّا أَكْسَبَ قَوَاعِدَهُمُ النَّبَاتَ وَالاسْتِفْرَازَ مِنْ جِهَةٍ وَالْمُرُونَةَ مِنْ جِهَةٍ ثَانِيَّةٍ.

وَإِذَا وَقَفْنَا عِنْدَ أَقْدَمِ كِتَابٍ نَحْوِيٍّ وَصَلْنَا وَهُوَ كِتَابُ سَبِيئِيهِ نَجِدُ أَنَّ سَبِيئِيهِ مِنْذُ ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمُبَكَّرِ يَقْرَعُ إِلَى السِّيَاقِ وَالْمَلَابَسَاتِ الْخَارِجِيَّةِ وَعَنَاصِرِ الْمَقَامِ لِيَرِدَ مَا يَعْرِضُ فِي بِنَاءِ الْمَادَّةِ اللَّغَوِيَّةِ مِنْ ظَوَاهِرِ مَخَالَفَةِ إِلَى أُصُولِ النَّظَامِ اللَّغَوِيِّ طَلَباً لِلطَّرَاقِ الْمُحْكَمِ (1)، إِذْ يُخْرِجُ سَبِيئِيهِ رَفْعَ كَلِمَةِ "دَارٌ" وَوُقُوعَ جُمْلَةٍ "أَقُوتُ" اسْتِنَائِيَّةً، بِنَاءً عَلَى الْمُعْطِيَّاتِ الْخَارِجِيَّةِ لِلْكَلامِ، الَّتِي تَتَّصِلُ بِكُلِّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَمَقْصِدِهِ وَالْمُخَاطَبِ وَإِفَادَتِهِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ، وَهُوَ مَلْمَحٌ بِيَانِي يَتَّصِلُ بِمَقْتَضَى الْحَالِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا تَتَأَوَّلُ قَوْلَ الشَّاعِرِ الطَّرَمَاحِ:

يا دارُ أَقُوتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا عَاماً وَمَا يَعْنيكَ مِنْ عَامِهَا

يَقُولُ: "فَإِنَّمَا تَرَكَ النَّثْوِينَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أَقُوتَ مِنْ صِفَةِ الدَّارِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: يَا دَارُ، ثُمَّ أَقْبَلَ بَعْدَ يُحَدِّثُ عَنْ شَأْنِهَا، فَكَانَتْ لِمَا قَالَ: يَا دَارُ، أَقْبَلَ عَلَى إِنْسَانٍ فَقَالَ: أَقُوتُ وَتَغَيَّرْتُ، وَكَانَتْ لِمَا نَادَاهَا قَالَ: إِنَّهَا أَقُوتُ يَا فُلَانُ. وَإِنَّمَا أَرَدْتُ بِهِذَا أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ أَقُوتَ لَيْسَ بِصِفَةٍ (2)".

يَسْعَى سَبِيئِيهِ فِي هَذَا الشَّاهِدِ إِلَى تَنْبِيهِ الْمُعْرَبِينَ إِلَى عَدَمِ اللُّجُوءِ إِلَى الشَّكْلِ الظَّاهِرِيِّ فِي فَهْمِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، فَهُوَ لَا يُجِيزُ بِنَاءَ الْمُنَادَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا كَانَ مَنُوعُوتاً، وَإِذَا نَظَرْنَا نَظْرَةً شَكْلِيَّةً إِلَى النَّبِيْتِ السَّابِقِ فَمِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ تَحْكُمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَرَجَ عَنِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ، فَعَمِدَ الشَّاعِرُ إِلَى بِنَاءِ الْمُنَادَى "دَارٌ" عَلَى الضَّمِّ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِجُمْلَةٍ "أَقُوتُ"، فَسَبِيئِيهِ يَنْفِي أَنْ تَكُونَ جُمْلَةٌ "أَقُوتُ" صِفَةً لِلدَّارِ، وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا اسْتِنَائِيَّةٌ، اعْتِمَاداً عَلَى الْمَلَابَسَاتِ الْخَارِجِيَّةِ لِلْقَوْلِ، فَيَرَى أَنَّ الشَّاعِرَ نَادَى الدَّارَ أَوَّلًا ثُمَّ أَخَذَ يُخَاطَبُ إِنْسَانًا وَيُحَدِّثُهُ عَنْ أَحْوَالِهَا، وَهَكَذَا وَضَعَ فَاصِلًا مَعْنَوِيًّا فَنَحْوِيًّا بَيْنَ الْمُنَادَى "دار" وَجُمْلَةٍ "أَقُوتُ".

وَقَدْ سَأَلَ سَبِيئِيهِ أَسْنَأْدَهُ الْخَلِيلَ عَنْ خَاصِيَةِ مِنْ خَوَاصِّ مَقْتَضَى الْحَالِ وَهِيَ تَرْكُ الْحَرِيَةِ لِلْمَتَلَقِّيِّ بِاسْتِكْشَافِ دَلَالَةِ النَّصِّ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفَتَحَتْ أَبْوَابَهَا} (3) (4) وَقَوْلِهِ {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ} (4)، وَالْعَذَابُ (4)، وَقَوْلِهِ {وَلَوْ يَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} (5) أَيْنَ جَوَابُهَا؟ فَقَالَ: "إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَثَرَكُ فِي مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ الْجَوَابُ الْجَوَابُ فِي كَلَامِهِمْ، لِعِلْمِ الْمُخْبِرِ لِأَيِّ شَيْءٍ وَضِعَ هَذَا الْكَلَامُ" (6).

وَيُعَلِّقُ أَحْمَدُ سَعِيدٌ مُحَمَّدٌ عَلَى الْقَوْلِ السَّابِقِ، فَيَقُولُ: "قَبْدَهِيَّ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ قَدْ نَزَّلَ عَلَى الْعَرَبِ بِلُغَتِهِمْ مُسَاوِقًا لِأَسَالِيْبِهِمْ، وَمِنْ هُنَا جَاءَ تَعْلِيلُ الْخَلِيلِ الَّذِي نَقَلَهُ سَبِيئِيهِ وَهُوَ عِلْمُ الْمُخَاطَبِ وَدَلَالَةُ السِّيَاقِ عَلَى ذَلِكَ الْحَدْفِ وَوَلَامٍ مَا أَكْتَفَى الْخَلِيلُ وَتَلْمِيذُهُ بِهِذِهِ الْعِلَّةِ؛ لِأَنَّ فِي تَحْدِيدِهَا تَجَافِيًّا عَنْ رُوحِ التَّحْلِيلِ الْبَلَاغِيِّ وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ بَعْدُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْ تِلْكَ الْمَحْدُوقَاتِ فِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ، ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْحَدْفَ يُضْفِي عَلَى الْمَعْنَى ظِلَالًا خَفِيْفَةً يَذْهَبُ بِهَا عَقْلُ الْمُسْتَمِعِ

(1): انظر: الموسى، د. نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء منهج النظر اللغوية الحديثة، ط1، المؤسسة العربية للدراسة والنشر،

1980م، ص 88..

(2): سببويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ج2، ص201.

(3): الزمر: 73/39.

(4): البقرة: 165/2.

(5): الأنعام: 27/6.

(6): سببويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ج3، ص103.

وَوُجِدَ أَنَّهُ كُلُّ مَذْهَبٍ وَيَنْفَرُجُ عَنْ مَعَانٍ شَتَّى يَتَحَمَّلُهَا اللَّفْظُ بِالتَّقْسِيرِ أَوْ التَّأْوِيلِ بِحَسَبِ مُقْتَضَى الْحَالِ وَطَبِيعَةِ الْمُتَلَقِّينَ كُلِّ بِحَسَبِ مُعْتَقَدِهِ وَغَايَاتِهِ⁽¹⁾."

وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَنْسَى سَبَبِيَّهِ أَهْمِيَّةَ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ وَلِهَذَا نَرَاهُ يَرْفُضُ الرَّفْعَ فِي قَوْلِنَا: هَذَا قَائِمًا رَجُلًا؛ لِأَنَّهُ يَخْرُجُهُ عَنِ الِاسْتِقَامَةِ النَّحْوِيَّةِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُوصَفَ الصِّفَةُ بِالِاسْمِ وَيَقْبَحُ أَنْ تُوضَعَ الصِّفَةُ فِي مَوْضِعِ الْاسْمِ، فَلَزِمَ أَنْ تَجْعَلَ الْقَائِمَ حَالًا⁽²⁾.

وَكثِيرًا مَا كَانَ يُشِيرُ إِلَى وَضْعِ التَّرْكِيبِ الصَّحِيحِ فِي الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ لَهُ، مِمَّا يُوجِي بِأَهْمِيَّةِ الْإِتْجَاءِ إِلَى الشَّكْلِ وَالْمَعْنَى وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِمُقْتَضَى الْحَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابٍ: "مَا أَشْرَكَ بَيْنَ الْاسْمَيْنِ فِي الْحَرْفِ الْجَارِ فَجَرِيًا عَلَيْهِ"، قَالَ: "وَقَدْ تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَعَمْرٍو عَلَى أَنَّكَ مَرَرْتَ بِهِمَا مُرُورِينَ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى الْمُرُورِ الْمَبْدُوءِ بِهِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَمَرَرْتُ أَيْضًا بِعَمْرٍو، فَهِيَ هَذَا: مَا مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَمَا مَرَرْتُ بِعَمْرٍو"⁽³⁾، وَلَوْ أَرَدْتَ مُرُورًا وَاحِدًا لَقُلْتَ: مَا مَرَرْتُ بِرَيْدٍ وَعَمْرٍو⁽⁴⁾.

وَعَمَلُ الْقُرَّاءِ النَّحْوِ وَالْعَرَبِيَّةِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ، وَرَأَى أَنْ كُلَّ مَسْأَلَةٍ وَأَفَقٍ إِعْرَابِيًّا مَعْنَاهَا وَمَعْنَاهَا إِعْرَابِيًّا، فَهِيَ الصَّحِيحُ... وَلَمْ يُوَجِّدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِ الْفُحُولِ إِلَّا مَا الْمَعْنَى فِيهِ مُطَابِقٌ لِلْإِعْرَابِ، وَالْإِعْرَابُ مُطَابِقٌ لِلْمَعْنَى⁽⁵⁾. وَقَدْ رَجَّحَ الْقُرَّاءُ فِي كَلِمَةِ {عَدْلَكَ} مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ} {6} قِرَاءَةَ التَّشْدِيدِ {عَدْلَكَ} عَلَى قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ {عَدْلَكَ}، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَجُودٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَأَقْوَى فِي الْمَعْنَى⁽⁷⁾.

وَلَعَلَّ شَهَادَةَ ابْنِ جَنِّي فِي تَأْكِيدِ أَنَّ عِلْمَاءَنَا الْقُدَامَى قَدِ احْتَأَجُّوا إِلَى الْمَوْقِفِ النَّحْطِيِّ فِي تَتَاوُلِهِمُ اللَّغَةَ كِفَايَةً وَحَسْبُهَا مِنْ كِفَايَةٍ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا قَالَ مُدَلِّلاً عَلَى أَهْمِيَّةِ الْمَوْقِفِ النَّحْطِيِّ فِي دِرَاسَةِ اللَّغَةِ: "وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ قَدِ أَحْسَبُوا مَا أَحْسَبْنَا وَأَرَادُوا وَقَصَدُوا مَا نَسَبْنَا إِلَيْهِمْ إِزَادَتَهُ وَقَصَدَهُ شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا حَاضِرٌ مَعْنًا وَالْآخَرُ غَائِبٌ عَنَّا إِلَّا أَنَّهُ مَعَ أَدْنَى تَأَمُّلٍ فِي حُكْمِ الْحَاضِرِ مَعْنًا، فَالْغَائِبُ مَا كَانَتْ الْجَمَاعَةُ مِنْ عِلْمَانِنَا تُشَاهِدُهُ مِنْ أَحْوَالِ الْعَرَبِ وَوُجُوهِهَا وَتَضَطَّرُّ إِلَى مَعْرِفَتِهِ مِنْ أَعْرَاضِهَا وَقُصُودِهَا مِنْ اسْتِخْفَافِهَا شَيْئًا أَوْ اسْتِثْقَالِهِ وَتَقْبَلِهِ أَوْ إِتْكَارِهِ وَالْأُنْسُ بِهِ أَوْ الْإِسْتِحْشَاسِ مِنْهُ وَالرِّضَا بِهِ أَوْ التَّعَجُّبِ مِنْ قَائِلِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ الشَّاهِدَةِ بِالْقُصُودِ بِلِ الْحَالِفَةِ عَلَى مَا فِي النُّفُوسِ⁽⁸⁾".

وَإِنَّ جَنِّي لَا يَبْزُكُ الْأُمُورَ رَهْوَ دُونَ أَنْ يَشْفَعَهَا بِشَاهِدٍ يُؤَكِّدُ صِحَّةَ كَلَامِهِ، فَتَرَاهُ كَاشِفًا أَهْمِيَّةَ الْمَوْقِفِ النَّحْطِيِّ فِي الْكُشْفِ عَنِ الدَّلَالَاتِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ خِلَالِ وَفُوفِهِ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

تقول وصكَّت وجهها بيمينها ... أبغلي هذا بالرحى المتقاعس

(1): مُحَمَّدٌ، أَحْمَدُ سَعِيدٌ، الْأَصُولُ الْبَلَاغِيَّةُ فِي كِتَابِ سَبَبِيَّهِ وَأَثَرُهَا فِي النَّبْحِ الدَّلَالِيِّ، ط1، مَكْتَبَةُ الْآدَابِ، الْقَاهِرَةُ، 1999م، ص95.

(2): انظر: سَبَبِيَّهِ، عَمْرٍو بْنُ عَثْمَانَ، الْكِتَابُ، ج2، ص122.

(3): المصدر السابق، ج1، ص438.

(4): انظر: المصدر السابق، ج2، ص187.

(5): انظر: الْفَقْطِيُّ، عَلِيٌّ بْنُ يُونُسَ، إِنْبَاءُ الرَّوَاةِ عَلَى أَنْبَاءِ النَّخَاةِ، تَح: مُحَمَّدٌ أَبُو الْفَضْلِ إِبرَاهِيمُ، ج4، ط1، دَارُ الْفِكْرِ الْعَرَبِيِّ (الْقَاهِرَةُ) - مَوْسَسَةُ الْكُتُبِ الثَّقَافِيَّةِ (بِيبْرُوتِ)، 1408هـ - 1986م، ص8.

(6): الْإِنْفِطَارُ: 7/82

(7): الْقُرَّاءُ، يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ، مَعَانِي الْقُرَّانِ، تَح: أَحْمَدُ يُونُسُ نَجَاتِي - مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ نَجَارٌ - عَبْدِ الْفَتَّاحِ إِسْمَاعِيلِ شَبْلِي، ج3، ط3، دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، مِصْرٌ، 1422هـ - 2001م، ص244.

(8): ابْنُ جَنِّي، أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ، الْخَصَائِصُ، تَح: مُحَمَّدُ النَّجَّارُ، ج1، عَالَمُ الْكُتُبِ، بِيبْرُوتِ، د.ت، ص245.

يَقُولُ ابْنُ جَنِّي: "فَلَوْ قَالَ حَاكِيًا عَنْهَا أَبْغَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكَرَ صَكَ الْوَجْهِ لِأَعْلَمْنَا بِذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَعَجِّبَةً مُنْكَرَةً لَكِنَّهُ لَمَّا حَكَى الْحَالَ فَقَالَ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا عَلِمَ بِذَلِكَ قُوَّةَ انْكَارِهَا وَتَعَاظُمَ الصُّورَةَ لَهَا هَذَا مَعَ أَنَّكَ سَأَمِعَ لِحَاكِيَةِ الْحَالَ، غَيْرَ مُشَاهِدٍ لَهَا وَلَوْ شَاهَدْتَهَا لَكُنْتَ بِهَا أَعْرَفَ وَلِعِظَمَ الْحَالَ فِي نَفْسِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ أَيْبِنَ، وَقَدْ قِيلَ: لَيْسَ الْمُخْبِرُ كَالْمَعَايِنِ وَلَوْ لَمْ يَنْقُلْ إِلَيْنَا هَذَا الشَّاعِرُ حَالَ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِقَوْلِهِ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا لَمْ نَعْرِفْ بِهِ حَقِيقَةَ تَعَاظُمِ الْأَمْرِ لَهَا(1)".

وَقَدْ كَانَ ابْنُ جَنِّي كَثِيرَ الْحَدَرِ فِي تَطْبِيقِ الْإِعْرَابِ لِيَدُلَّ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ، فَهُوَ يُحَاوِلُ أَنْ يَكُونَ الْإِعْرَابُ عَلَى سَمْتِ الْمَعْنَى، فَإِذَلِكَ يَقْبَلُ الْمَعْنَى عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَمِنْ ثَمَّ يَدْعُو إِلَى عَدَمِ الْإِخْلَالِ بِقَوَاعِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ عِنْدَمَا تَتَأَوَّلُ ابْنُ جَنِّي قَوْلَ الْأَعْمَى:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ دَارِهَا تَكَرَّرَتْ تَرَقُّبُ حَبِيهَا أَنْ تُحْصَدَا
يَقُولُ: "فَمَعْنَاهُ: لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ دَارَهَا ثُمَّ أُبْدِلَ "إِيَادُ" مِنْ "مَنْ حَلَّتْ دَارَهَا" فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى هَذَا كَانَ لَحْنًا لِفَصْلِكَ بِالْبَدَلِ بَيْنَ بَعْضِ الصَّلَةِ وَبَعْضِ، فَجَرَى ذَلِكَ فِي فَسَادِهِ مَجْرَى قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِالصَّارِبِ زَيْدٍ جَعْفَرًا، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ إِذَا جَرَى عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ أَدْنُ بِتَمَامِهِ وَانْقِضَاءِ أَجْرَائِهِ، فَكَيْفَ يَسُوغُ لَكَ أَنْ تُبَدِّلَ مِنْهُ، وَقَدْ تَقَيَّبَتْ مِنْهُ بَقِيَّةُ، هَذَا خَطَأً فِي الصَّنَاعَةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ أَضْمَرَتْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَلَّتْ فَتَصَبَّتْ بِهِ الدَّارُ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ: لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ إِيَادُ أَي كَأَيَادِ الَّتِي حَلَّتْ ثُمَّ قُلْتَ مِنْ بَعْدِهِ: حَلَّتْ دَارَهَا. فَذَلِكَ "حَلَّتْ" فِي الصَّلَةِ عَلَى "حَلَّتْ" هَذِهِ الَّتِي تَصَبَّتْ دَارَهَا(2)".

وَقَدْ كَانَتْ فِكْرَةُ مُقْتَضَى الْحَالَ مُتَقَدِّمَةً عِنْدَ الْجُرْجَانِيَّةِ أَشَارَ إِلَى أَنَّ النَّظْمَ يَخْضَعُ لِصَابِطَيْنِ: الْأَوَّلُ: الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، وَالثَّانِي: الْمَعْنَايِ وَالْأَعْرَاضِ؛ أَي: الْمُلَاتَسَّاتِ الْخَارِجِيَّةِ، فِيهِ الْوَقْفُ الَّذِي أَكَّدَ فِيهِ الصَّحَّةَ النَّحْوِيَّةَ أَخْضَعَ التَّرَاكِيِبَ لِلظُّرُوفِ الْخَارِجِيَّةِ، فَهُوَ لَمْ يَأْخُذْ بِالشَّكْلِ الظَّاهِرِ وَحَدَهُ دُونَ الْمَعْنَايِ وَالْأَعْرَاضِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَعْطَى الْفُرُوقَ الشَّكْلِيَّةَ أَهْمِيَّةً فِي الدَّلَالَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ وَفُوفُهُ عِنْدَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنِّ} (3) فَدَمَّ؛ لِأَنَّهُ لِأَنَّهُ أَرَادَ "أَنَّهُ مَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ شَرِيكٌ لِأَنَّ الْجِنَّ وَالْأَعْرَابَ الْجِنِّ، وَإِذَا أُخْرَجَ فَقِيلَ: جَعَلُوا الْجِنَّ شُرَكَاءَ لِلَّهِ، لَمْ يُفِدْ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ عَبَدُوا الْجِنَّ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى (4)".

وتودّي فكرة مقتضى الحال عند السكاكي وظيفية المرشدي في ضبط المعاني وتحديد المقاصد، بغية تحقيق الفائدة لدى المتكلم والسامع على حد سواء، فتمكّن المتكلم من التعبير عما يلج بخاطره من معانٍ، وما يقصده من أغراضٍ بحسب الظروف والمقامات، فيختار لمقاصده تراكيب مخصوصة تنسجم والمقامات التي يوجد فيها مع سامعه(5).
ومن الأمثلة التي ذكرها، قوله تعالى { أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ } (6)، فَإِنَّ لَمْ يَكُنِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْأَعْرَابِ الَّذِينَ يَعِيشُونَ فِي الْبُؤَادِي وَيُرْتُونَ الْإِبِلَ الْإِبِلَ وَالْأَعْنَامَ أَوْ مِمَّنْ يَعْرِفُونَ مَا يَتَّعَلَقُ بِحَيَاتِهِمْ لَنْ يَسْتَطِيعَ إِدْرَاكَ سِرِّ الْجَمْعِ بَيْنَ الْإِبِلِ وَالسَّمَاءِ وَالْجِبَالِ وَالْأَرْضِ وَيَسْتَعْرِبُ ذَلِكَ؛ لِإِبْدِ الْبُعْبُعِ عَنْ حَيَالِهِ فِي مَقَامِ النَّظَرِ، ثُمَّ لِإِبْدِ فِي حَيَالِهِ عَنِ السَّمَاءِ، وَبُعْدِ خَلْقِهِ عَنْ رَفْعِهَا، وَكَذَا الْبُؤَادِيوَلَكِنْ إِذَا عَرَفَ حَيَاةَ الْعَرَبِ بِمُخْتَلَفِ جَوَانِبِهَا وَتَوَاحِيهِهَا الْإِجْتِمَاعِيَّةِ سَيَرُؤُلُ عَجَبُهُ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ، ذَلِكَ أَنَّ "أَهْلَ"

(1): ابن جني، عثمان، الخصائص، ج 1، ص 245-246.

(2): المصدر السابق، ج 2، ص 402.

(3): الأنعام: 100/6.

(4): الجزائني، عبد القاهر، دلالات الإعجاز، ص 221.

(5): لهويمل، أ. باديس، السباق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم: متابعة تداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري،

جامعة بسكرة، الجزائر، العدد(9)، 2013م، ص 177.

(6): الغاشية 20_19_18_17/88.

الْوَيْرِ إِذَا كَانَ مَطْعَمُهُمْ وَمَشْرَبُهُمْ وَمَلْبَسُهُمْ مِنَ الْمَوَاشِي كَانَتْ عِنَابُهُمْ مَصْرُوفَةً لَا مَحَالَةَ إِلَى أَكْثَرِهَا نَفْعًا، وَهِيَ الْإِبِلُ، ثُمَّ إِذَا كَانَ انْتِقَاعُهُمْ بِهَا لَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا بِأَنْ تَرَعَى وَتَشْرَبَ كَأَنْ جَلَّ مَرَمَى نَظَرِهِمْ نُزُولَ الْمَطَرِ، وَأَهَمَّ مَسَارِحِ النَّظَرِ عِنْدَهُمُ السَّمَاءُ، ثُمَّ إِذَا كَانُوا مُضْطَرِّينَ إِلَى مَأْوَى يَأْوِيهِمْ، وَإِلَى حِصْنٍ يَتَحَصَّنُونَ فِيهِ، وَلَا مَأْوَى وَلَا حِصْنَ إِلَّا الْجِبَالَ⁽¹⁾ وَلِذَلِكَ يَسْتَحْسِنُ الْبَدَوِيُّ هَذَا الْجَمْعَ وَيَتَقَبَّلُهُ؛ لِأَنَّ لَهُ مَا يَقَابِلُهُ فِي خِزَانَةِ صُورِهِ بَيْنَمَا تَتَأَخَذُ هَذِهِ الْأُمُورُ عَلَى الْحَضَرِيِّ وَلَا يَسْتَطِيعُ الْجَمْعُ بَيِّنَهَا فِي خَيَالِهِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ لِسِيَّاقِ الْمَوْقِفِ وَمَا يُحَفُّ بِهِ دَوْرًا فِي تَحْدِيدِ الْمَعْنَى وَالْوُصُولِ إِلَى الْقَصْدِ مِنَ الْكَلَامِ.

وكانت دراسة ابن هشام مقدمة في مجال ربط النحو بالمعنى، ففي الباب الخامس "في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المغرب من جهتها" من كتابه مغني اللبيب يذكر جهة لها علاقة بالمعنى يُحَدِّثُ مِنْ خِلَالِهَا الْمُعْرَبِينَ مِنْ عَدَمِ اللُّجُوءِ إِلَى ظَاهِرِ الصَّنَاعَةِ، وَثَلَاثَ جِهَاتٍ لَهَا عِلَاقَةٌ بِالْإِعْرَابِ وَالْقَوَاعِدِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي لَا يَقْبَلُ انْتِهَائُهَا، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا، فَهُوَ يَدْعُو إِلَى انْتِقَاءِ أَقْوَى الْوُجُوهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذِهِ الْجِهَاتُ هِيَ:

الجهة الأولى: أَنْ يُرَاعِيَ مَا يَتَضَيِّعُ ظَاهِرُ الصَّنَاعَةِ وَلَا يُرَاعِيَ الْمَعْنَى: أَشَارَ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّ أَوَّلَ وَأَجِبَ عَلَى الْمُعْرَبِ أَنْ يَفْهَمَ مَعْنَى مَا يَعْرُبُهُ مُفْرَدًا وَمُرَكَّبًا، فَقَالَ: "وَهَذَا أَنَا مُؤَرِّدٌ بَعُونَ اللَّهِ أَمْتَلَةٌ مَتَى بِنِي فِيهَا عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ وَلَمْ يَنْظُرْ فِي مُوجِبِ الْمَعْنَى حَصَلَ الْفَسَادُ، وَبَعْضُ هَذِهِ الْأَمْتَلَةِ وَقَعَ لِلْمُعْرَبِينَ فِيهِ وَهُمْ بِهَذَا السَّبَبِ... فَأَحْدُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: {أَصْلَاتُكَ تَامُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلُ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ} (1) فَإِنَّهُ يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ عَطْفُ {أَنْ نَفْعَلُ} عَلَى {أَنْ نَتْرُكَ}، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوا فِي أَمْوَالِهِمْ مَا يَشَاءُونَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى مَا، فَهُوَ مَعْمُولٌ لِلتَّرْكِ، وَالْمَعْنَى أَنْ نَتْرُكَ أَنْ نَفْعَلُ (2).

الجهة الثانية: مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى الصَّحِيحِ، دُونَ النَّظَرِ فِي الصَّنَاعَةِ: وَمِنْ الْأَمْتَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي "سَقِيًا لَكَ": إِنَّ اللَّأْمَ مُتَعَلِّقَةٌ بِ "سَقِيًا"، وَلَوْ كَانَ كَذَا لَقِيلَ سَقِيًا إِيَّاكَ، فَإِنَّ "سَقِيًا" يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ (3).

الجهة الثالثة: التَّخْرِيجُ عَلَى مَا لَمْ يَتَّبِعْ فِي الْعَرَبِيَّةِ: وَذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى جَهْلٍ أَوْ غَفْلَةٍ، وَمِنْ الْأَمْتَلَةِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: {وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (4) فَقِيلَ: إِنَّ الْأَصْلَ: وَمَا لَنَا وَأَلَّا نُقَاتِلَ؛ أَي: مَا لَنَا وَتَرَكْنَا الْقِتَالَ، كَمَا تَقُولُ: مَا لَكَ وَرَيْدًا وَلَمْ يَتَّبِعْ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَذْفُ أَوْ الْمَفْعُولِ مَعَهُ (5).

الجهة الرابعة: التَّخْرِيجُ عَلَى الْأُمُورِ الْبَعِيدَةِ وَالْأَوْجِهَةِ الضَّعِيفَةِ، وَتَرَكْنَا الْقَرِيبَ وَالْقَوِيَّ: وَمِنْ الْأَمْتَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي { إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ } (6): إِنَّ {أَهْلَ} مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لَوْفُوعِهِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْخُطَابِ مِثْلَ "بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ"، وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ ضَمِيرِ التَّكْلُمِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُنَادَى (7).

(1): السكاكي، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403 هـ-1983 م، ص 257.

(2): الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1432 هـ-2010 م، ص 492.

(3): المصدر السابق، ص 505.

(4): البقرة: 246/2.

(5): الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 508.

(6): الأحزاب: 33/33.

(7): الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص 512.

وهكذا لم يفصل العلماءُ القدامى بينَ الشكْلِ والدلالةِ، فرأوا أنَّ كلاً من العنصرِ النحويِّ والعنصرِ الدلاليِّ تدخلُ في علاقةٍ جدليَّةٍ في تفسيرِ المعنى، فكما يمدُّ العنصرُ النحويُّ العنصرَ الدلاليَّ بالمعنى الأساسيِّ في الجملةِ، يمدُّ العنصرُ الدلاليُّ العنصرَ النحويَّ كذلك ببعضِ الجوانبِ التي تساعدُ على تحديدهِ وتمييزه، فبينَ الجانبينِ علاقةٌ حميمةٌ تتجلى في التأثيرِ والتأثيرِ بينهما، فلا يمكنُ تجاوزُ أحدهما.

الاستنتاجات والتوصيات:

في نهايةِ هذهِ الدراسةِ "مقتضى الحال في الدرس اللغوي القديم" أهميته ونشأته، لا بدُّ أن أففَ عندَ أهمِّ النتائجِ التي توصلتُ إليها من خلالِ تتبعِ جهودِ علمائنا القدامى في البحثِ اللغويِّ القديم، ومن الممكنِ أن نلخصَ أكثرَ النتائجِ أهميَّةً فيما يأتي:

أولاً: أشارَ البحثُ إلى أنَّ معنى مقتضى الحال هو الاختيارُ التركيبيُّ اللغويُّ المناسبُ لحالِ الإنسانِ ومقامه، وهو بالضبطِ معنى النظمِ الذي أشارَ إليه عبدُ القاهر الجرجاني.

ثانياً: لم أجدُ تعريفاً خاصاً بكلِّ من الحالِ والمقامِ في الحقلِ اللغويِّ القديم، ممَّا أدى إلى اضطرابٍ شديدٍ في تفسيرِ هذينِ المصطلحين، فرأى بعضهم أنَّهما متشابهان، والاختلافُ بينهما من حيثِ الحجةِ المعتمدهُ، فالحالُ بالنظرِ إلى مطابقتِهِ الأمرِ الداعيِّ للزمانِ، والمقامُ بالنظرِ إلى مطابقتِهِ الأمرِ الداعيِّ للمكانِ، ورأى بعضهم أنَّ الحالَ ما عليه الإنسانُ من صفاتٍ نحو الغضبِ والرضا ونحو ذلك، فهو ممَّا يتغيَّرُ ويتبدَّلُ وأنَّ المقامَ هو من الرتبةِ وسُمِّيَ الأمرُ الداعيِّ بالمقام؛ لأنَّ مراتبَ الكلامِ تتفاوتُ بالأحوالِ كما أنَّ مراتبَ الرجالِ ودرجاتهم تتفاوتُ بالمقاماتِ، وذهبَ بعضهم إلى أنَّ الحالَ والمقامَ شيءٌ واحدٌ، والاختلافُ في الاستعمالِ، فالمقامُ يستعملُ مضافاً إلى المقتضى، فيقالُ: مقامُ التوكيدِ والإطلاقِ والحذفِ والإثباتِ، والحالُ إلى المقتضى، فيقالُ: حالُ الإنكارِ، وحالُ خلوِّ الذهنِ، والغالبُ في الفارقةِ بينَ المقامِ والحالِ أنَّ المقامَ عامٌ والحالُ خاصَّةٌ ومتغيِّرةٌ.

ثالثاً: كلُّ ما تتأوله العزبيون والعرب المحدثون وعدوه انعطافاً في مسارِ علمِ اللغةِ وأخذوا ينجون المصطلحاتِ في ذلك نحو سيقِ الحالِ والتداوليةِ وغيرهما، قد تتأوله علمائنا القدامى تتأولاً نظرياً وعملياً تحت مصطلحِ مقتضى الحالِ والمصطلحاتِ المتعلقةِ به.

رابعاً: تجلَّتْ أهميَّةُ مقتضى الحالِ في أنَّها تساعدُ على الفهمِ الصحيحِ للمعنى المرادِ وتقطعُ الشكَّ باليقينِ، فينجلي الإشكالَ وتظهرُ الفوائدَ ويفهمُ الخطأ، وتصحُّ معرفةُ حقيقةِ المرادِ، فمعرفةُ أحوالِ المقاماتِ وما يحفُّ بها تعدُّ وسيلةً المستعربِ للوصولِ إلى الوجهِ الصحيحِ للإعرابِ، ودخيرةُ اللغويِّ للكشفِ عن الفروقِ بينَ الكلماتِ، وعمادُ البلاغيِّ لربطِ كلامه بأحوالِ الناسِ ليخرجَ في أتمِّ صورةٍ وأحلى عبارةٍ، وأداةُ المشرِّعِ والمجتهدِ التي تصلُ به إلى الحكمِ الصحيحِ، وجسرُ المفسرِ للولوجِ إلى المعانيِ وفهمِ أيِّ كتابِ الله العزيزِ.

خامساً: كانَ للعاملِ الدينيِّ أثرٌ كبيرٌ في توجيهِ أنظارِ العلماءِ القدامى على مستوى الدراساتِ اللغويَّةِ المختلفةِ إلى مراعاةِ مقتضى الحالِ في استخراجِ معانيه وتشريعاته أولاً ثمَّ في إثباتِ إعرابه وتفقُّهه على غيره من الكلامِ ثانياً، وذلكَ عن طريقِ نزولِ القرآنِ مُتجماً، وتناسبه مع الخطابِ المكِّيِّ والمدنيِّ، ومراعاهِ للسِّيَاقِ الخارجِيِّ في تشريعاته، وتثبيتهِ النَّاسِ إلى خطأٍ وقعَ لاستعمالِ اللَّفْظِ في غيرِ موضعهِ ويُرشدُهُم إلى بدليهِ، ومجيءِ الظواهرِ الاجتماعيَّةِ فيه مناسبتةً للوقائعِ الاجتماعيَّةِ والمعانيِ الدينيَّةِ، ومن خلالِ تجسيدِ النَّبيِّ ﷺ الموقَّلةً قولاً وفعلًا.

سادساً: فِطْنُ الْعُلَمَاءِ الْقُدَامَى وَهُمْ يُفَسِّرُونَ النُّصُوصَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالشَّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ وَيَسْتَخْرِجُونَ الْقَوَاعِدَ مِنْهَا، إِلَى أَهْمِيَّةٍ كُلِّ مِنَ الشَّكْلِ الظَّاهِرِ لِلتَّرْكِيبِ النَّحْوِيِّ وَالْمَقَامِ الَّذِي أُنْتَجَهُ، وَعَمَلُوا عَلَى الرِّبْطِ بَيْنَهُمَا، فَرَأَوْا أَنَّ لَدَى دِلَالَةٍ دُونَ الاسْتِقَامَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَيْسَ هُنَاكَ قَبُولٌ لِتَرْكِيبِ نَحْوِيٍّ دُونَ دِلَالَةٍ، فَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ الْآخَرِ فِي الْكَلَامِ الْمُسْتَقِيمِ الْجَيِّدِ، وَأَنْ يَجْعَلُوا الْكَلَامَ الْبَلِيغَ هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي يَتَضَمَّنُ صِيَاغَةً قَوَاعِدِيَّةً صَحِيحَةً عَلَى قَدْرِ الْأَحْوَالِ وَالْمَقَامَاتِ. أَمَّا التَّوَصِيَّاتُ فَأَهْمُهَا تَتَأَوَّلُ قَضَايَا تَرَاتِيْبِيَّةٍ لَهَا عِلَاقَةٌ بِالْمُنْجَزَاتِ الْحَضَارِيَّةِ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَيْهَا عِلْمُ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ، وَيُوصِي النَّبْحُ بِالرِّبْطِ بَيْنَ النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ وَلَا سِيَّمَا عِلْمَ الْمَعْنَى، وَعَدَمَ فَصْلِ الظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ فِي الدِّرَاسَةِ، كَمَا يُشِيرُ إِلَى أَهْمِيَّةِ الْإِتِّزَامِ بِإِخْرَاجِ الْمَعْنَى عَلَى وَفْقِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ الْمُتَعَارَفِ عَلَيْهَا، وَعَدَمَ إِغْفَالِ سِيَاقِهَا الْخَارِجِيِّ الَّذِي أُنْتَجَهَا.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- 1_ ابن الأثير، ضياء الدين، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تح: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، ط 4، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م
- 2_ الأصفهاني، الراغب، *المفردات في غريب القرآن*، تح: محمد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- 3_ ابن الأثير، كمال الدين أبو البركات، *الإيضاح في مسائل الخلاف*، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م
- 4_ ابن الأثير، كمال الدين أبو البركات، *البيان في غريب إعراب القرآن*، تح: د. طه عبد الحميد، دار الكاتيب العربي، القاهرة، 1389هـ-1969م
- 5_ الأنصاري، جمال الدين بن هشام، *معني اللبيب عن كتب الأعراب*، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1432هـ-2010م
- 6_ البخاري، محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ
- 7_ بكار، يوسف، *في النقد الأدبي (إضاءات وحفريات)*، ط1، دار المناهل للطباعة، بيروت، 1995م.
- 8_ بلنج، عيد، *مقدمة في نظرية البلاغة النبوية: السيق وتوجيه دلالة النص*، ط1، بلنسية للنشر والتوزيع، 1429هـ-2008م
- 9_ البوطي، محمد سعيد رمضان، *من روائع القرآن*، ط4، مكتبة الفارابي، 1395هـ-1987م
- 10_ التفنازاني، سعد الدين، *مختصر تلخيص المفتاح للخطيب القرويني (ضمن شرح التلخيص)*، دار الكتيب العلمية، بيروت-لبنان، د.ت.
- 11_ التفنازاني، سعد الدين، *المطول: شرح تلخيص مفتاح العلوم*، تح: عبد الحميد هندواوي، ط 3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1434هـ-2013م
- 12_ الجرجاني، عبد القاهر، *أسرار البلاغة*، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، د.ت.
- 13_ الجرجاني، عبد القاهر، *دلائل الإعجاز*، تح: د. محمد التنجي، ط1، دارالكتاب العربي، بيروت، 1995م
- 14_ ابن جعفر، قدامة، *تقد الشعر*، تح: كمال مصطفى، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1979م
- 15_ ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، تح: محمد النجار، ج1، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

- 16_ ابن حَجْر، أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، فَتْحُ الْبَارِي، تحقيق: ابن باز، وترقيمه عبدالباقي، دارالمعرفة، بيروت، د.ت.
- 17_ حَسَّان، تَمَّام، اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا، ط4، عالم الكتب، 2004م،
- 18_ الْخَوْلِيُّ، إِبْرَاهِيمُ، مُقْتَضَى الْحَالِ بَيْنَ الْبَلَاغَةِ الْقَدِيمَةِ وَالتَّقْدِ الْحَدِيثِ ، ط1، دَارُ الْبَصَائِرِ، 1428هـ-2007م.
- 19_ الْخَوْلِيُّ، أَمِين، فَنُّ الْقَوْلِ، مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةَ، 1996م .
- 20_ الزَّمَخْشَرِيُّ، محمود بن عُمَرَ، الكشاف، تح: عبد الرزاق المهدي، ط2، دار إحياء التراث العربي-مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، 1421هـ-2001م.
- 21_ السَّكَّاكِيُّ، يُوسُفُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ضبطه وعلّق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ-1983م،
- 22_ سَيِّبِيُّ، عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، الْكِتَابُ، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م.
- 23_ السُّيُوطِيُّ، جَلَّالُ الدِّينِ، الْإِتِّقَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ ، تح: سعيد المنذوب، ط1، دارالفكر، لبنان، 1416هـ-1996م.
- 24_ الشَّاطِئِيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، المواقفات، تح: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- 25_ الطَّبْرِيُّ، أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، جَامِعُ النَّبِيَّانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ ، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420 هـ - 2000 م
- 26_ طه، أَحْمَدُ إِبْرَاهِيمُ، تَارِيخُ التَّقْدِ الْأَدَبِيِّ عِنْدَ الْعَرَبِ (من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري) ، دار الحكمة، بيروت، د.ت.
- 27_ ابْنُ عَاشُورٍ، مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، 1997م.
- 28_ العكبري، أبو البقاء، إِمْلَاءُ مَا مِنْ بِهِ الرَّحْمَنِ، ط1، دارالكتبة العلمية، بيروت ولبنان، 1399هـ - 1979م.
- 29_ عُمَرَ، أَحْمَدُ مُخْتَارٌ، مُعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ، ط1، عَالَمُ الْكِتَابِ، 1439هـ، 2008م.
- 30_ العوادي، أسعد خلف، سِيَاقُ الْحَالِ فِي كِتَابِ سَيِّبِيِّ: دراسة في النحو والدلالة، ط1، دار الحامد، الأردن، 1432هـ-2011م.
- 31_ الْفَرَّاءُ، يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ، مَعَانِي الْقُرْآنِ، تح: أحمد يوسف نجاتي-محمد علي نجار- عبد الفتاح إسماعيل شبلبي، ط3، دار الكتب المصرية، مصر، 1422هـ-2001م.
- 32_ الْفَرَاهِيدِيُّ، الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، الْعَيْنُ، تح: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط2، مؤسسة دار الهجرة، 1409هـ.
- 33_ فَضْلٌ، صَلَاحٌ، بَلَاغَةُ الْخِطَابِ وَعِلْمُ النَّصِّ ، ط1، دَارُ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْقَاهِرَةَ، دَارُ الْكُتُبِ اللَّبْنَانِيَّةِ، بَيْرُوتَ، 2004م.
- 34_ الْقُرْطُبِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، تح: هشام سمير البخاري، عالم الكتب، السعودية، 1423هـ-2003م.
- 35_ الْقُرُونِيُّ، جَلَّالُ الدِّينِ، الْإِبْصَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، الْقُرُونِيُّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ-لِبْنَانَ، د.ت.

- 36_ القفطي، علي بن يوسف، *إنباه الرواة على أنباه النحاة*، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار الفكر العربي (القاهرة) - مؤسسة الكتب الثقافية (بيروت)، 1408هـ - 1986م.
- 37_ محمد، أحمد سعيد، *الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث الدلالي*، ط 1، مكتبة الآداب، القاهرة، 1999م.
- 38_ المخزومي، مهدي، *في النحو العربي نقد وتوجيه*، ط 2، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.
- 39_ المزاغي، أحمد مصطفى، *علوم البلاغة*، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- 40_ مسلم، أبو الحسين النيسابوري، *صحيح مسلم*، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت
- 41_ المطعني، عبد العظيم، *خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية*، ط 1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1413هـ - 1992م.
- 42_ ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، ط 1، دار صادر، بيروت، د.ت، مادة (حول)
- 43_ الموسى، د. نهاد، *نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوية الحديثة*، ط 1، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1980م.
- 44_ نهر، د. هادي، *علم الدلالة التطبيقية في التراث العربي*، تقديم: أ. د: علي الحمدي، ط 1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 1427هـ - 2007م.
- الدوريات والمجلات العربية**
- لهويميل، أ. باديس، *السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم: متابعة تداولية*، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد (9)، 2013م.